جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

# التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص:اقتصاد وتنمية

إعداد الطالبين:
–جرعاب عبد القادر
– قصير سيد أحمد

الأستاذ المشرف:
د.شداد محمد

السنة الجامعية:2016–2017.

بسم الله الرحمن الرحيم

# إهداء

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم وأنار العلم

وأنار دربي بنوره

إلى "الوالد" أطال الله عمره

إلى من وضع الله الجنة تحت قدميها "والدتي"

الغالية

إلى إخوتي الأعزاء

إلى كل عائلتي جرعاب وقصير

إلى كل الأصدقاء

وإلى كل من ساندنا من قريب أو بعيد

عبد القادر

سيد أحمد

# شكر وعرفان

﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾

نحمد الله عز وجل ونثني عيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه أن أنعم علينا بنعمة العلم، وأن وفقنا إلى عملنا هذا.

والصلاة والسلام على حبيب الحق، وخير الخلق محمد ابن عبد الله معلم الخلق أجمعين "من لا يشكر الناس لا يشكر الله، ومن أهدى إليكم معروفا، فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له".

الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها.

نتقدم بالشكر إلى من ساعدنا في إنجاز بحثنا ونخص بذكرنا السيد الأستاذ المشرف "شداد محمد" على تجميل صبره وسعة باله ونصائحه وتوجيهاته التي لم يبخل بها علينا تصويبا لهذا البحث وإثراء له.

# المحتويات

**شكر**.....

**إهداء**.....

**المحتويات**.....

**قائمة الجداول والأشكال البيانية**.....

**مقدمة عامة**.....أ

**الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية والمحلية.**

**I التنمية الاقتصادية المحلية**.....03

**I–1–مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية وتطورها**.....**03**

**I–1–1–مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية** .....03

**I–1–2–التطور التاريخي للتنمية الاقتصادية المحلية**.....**05**

**I–2–تحديات التنمية الاقتصادية المحلية**.....07

**I–3–خصائص التنمية الاقتصادية المحلية**.....09

**I–4–دوافع الاهتمام بالتنمية الاقتصادية المحلية**.....09

**I–5–أهداف التنمية الاقتصادية المحلية**.....11

**II–شروط ومعايير التنمية الاقتصادية المحلية**.....13

**II–1–شروط التنمية الاقتصادية المحلية**.....13

**II–2–عقبات التنمية الاقتصادية المحلية**.....13

**II–2–1–العقبات الاقتصادية** .....13

**II–2–2–العقبات الاجتماعية**.....14

**II–2–3–العقبات الإدارية**.....14

**II–3–نماذج التنمية الاقتصادية المحلية ومواردها المالية**.....15

**II–3–1–نماذج التنمية الاقتصادية المحلية**.....15

**II–3–2–الموارد المالية للتنمية الاقتصادية المحلية**.....15

II–4–مقومات التنمية الاقتصادية المحلية.....16
خلاصة الفصل.....18

**الفصل الثاني:سياسة التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر**

I–مميزات سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر.....21
I–1–ركائز وقواعد التنمية الاقتصادية المحلية.....21
أ–تدخل الدولة.....21
ب–الاعتماد على إمكانيات وطنية.....22
ج–التخطيط.....22
د– اللامركزية .....23
هـ– التوازن الجهوي.....24
I–2–نظام الجماعات المحلية في الجزائر.....24
I–2–1–مهام الجماعات المحلية .....24
I–2–2–الولاية.....25
I–2–3–البلدية.....26
II– مخططات التنمية الاقتصادية المحلية.....27
II– 1–المخطط البلدي للتنمية.....27
II– 2–المخطط القطاعي للتنمية.....27
III– القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية في الجزائر.....28
III– 1–دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية.....28
III–1–1–مساهمة القطاع الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....28
III– 1–2–مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات.....32
III– 1–3–توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخاصة.....34
III– 2–مساهمة القطاع الخاص في التشغيل .....37

III– 3– مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية.....38
III– 4– مساهمة الاستثمار الخاص في المنتوج الداخلي الخام.....41
III– 5– مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة.....42
خلاصة الفصل.....45

**الفصل الثالث: مراحل التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر منذ 1990**

I–برامج دعم الإنعاش الاقتصادي .....48
I–1–واقع الاقتصاد الجزائري في التسعينات.....48
I–2–مخطط الإنعاش الاقتصادي 2004/2001.....49
I–2–1–التنمية المحلية والبشرية.....49
I–2–2–التشغيل والحماية الاجتماعية.....52
II–برنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2009/2005.....52
II–1–نتائج مخطط الإنعاش الاقتصادي 2004/2001.....52
II–2– توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2209/2005.....53
II–3–البرنامج الخماسي 2011/2010.....55
III–الإصلاحات الاقتصادية وضرورة تكييف الجماعات المحلية.....56
III–1–إعادة الهيكلة .....56
III–2–استقلالية المؤسسات.....58
III–3–صناديق المساهمة.....59
III–4–عملية الخوصصة.....60
خلاصة الفصل.....63
خاتمة. .....65
قائمة المراجع.....68

# قائمة الجداول والأشكال

**قائمة الجداول:**


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تطور عملية التنمية الاقتصادية المحلية | 06 |
| 02 | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية على قطاعات النشاط 2008 | 31 |
| 03 | تعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 2008 | 32 |
| 04 | مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات 2008 | 33 |
| 05 | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بحيث النشاطات الاقتصادية | 34 |
| 06 | توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات | 36 |
| 07 | توزيع المشاريع المصرح بها حسب القطاع القانوني خلال 2008/2002 | 38 |
| 08 | توزيع المستوردين حسب الطابع القانوني | 40 |
| 09 | تطوير القيمة المضافة 2007/2003 | 43 |
| 10 | السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001 | 51 |
| 11 | توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005 حسب كل باب | 53 |


**قائمة الأشكال:**


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | قطاعات النشاطات المهنية | 35 |
| 02 | تطورات الميزان التجاري 2007/2006 | 39 |
| 03 | المنتوج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات 2008 | 41 |

# مقدمة عامة

يعد موضوع التنمية الاقتصادية المحلية من بين أهم المواضيع التي لقيت اهتماما خاصا، على الساحة العالمية وحتى على الساحة الداخلية لكثير من البلدان، سواء مستوى السياسات الاقتصادية، أو على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية، حيث تقدم التنمية الاقتصادية المحلية كبديل إستراتيجي هام لمعاجلة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام لاسيما في ظل تغير طبيعة دور الدولة وارتباط التنمية الاقتصادية المحلية بشكل أساسي بعوامل داخلية التي يمكن التحكم بها إلى حد كبير، أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية.

إن إستراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية تسعى إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والتجهيزات الأساسية وشبكة المرافق العامة القائمة عبر مختلف المناطق، وذلك بترشيد مستوى مشاركة هذه المناطق في التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية ومساهمة كل الأطراف الفاعلين من القطاع العمومي والقطاع الخاص لاسيما في ظل المشاركة الشعبية، زيادة على ذلك التنسيق بينها من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان المحليين والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ضمن المنطقة الجغرافية.

إن الأهمية المتميزة للتنمية الاقتصادية المحلية جعلها تحتل موقعا بارزا في إستراتيجية وسياسة التنمية في الجزائر في جميع مراحلها ومحطاتها سواء في ظل نظام التخطيط أو في إطار الإصلاحات والتحول نحو اقتصاد السوق الذي شرعت فيه في بداية مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي. ويتجلى ذلك في نوع البرامج التي وجهتها لها الدولة والمتمثلة في البرامج القطاعية وغير المركزة الموكل أمر تسييرها للولايات والبرامج البلدية لتنمية المناطق وفق مؤشراتها التنموية وكذلك إبراز العوامل الرئيسية التي تؤثر وتتحكم في العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات والتي من خلال تصنف المناطق (البلديات) حسب خصائصها النسبية من الموارد الطبيعية والبشرية إلى جانب قياس مدى نجاح الاعتمادات المالية الممنوحة للبلديات كل سنة.

## 1-الإشكالية:

من خلال العرض السابق يمكن إبراز إشكالية الموضوع في التساؤل التالي:

**- ما مدي نجاح الاعتمادات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر؟**

كما يستدعي هذا الموضوع طرح عدة إشكاليات فرعية نذكرها على النحو التالي:

- ماهية التنمية الاقتصادية المحلية؟

- ما هي أهم محطات التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر؟

- ما هو واقع التنمية الاقتصادية المحلية ودور القطاع الخاص فيها؟

**2-فرضيات البحث:**

في ضوء الإشكالية السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

-تتميز الجزائر بخصائص اجتماعية واقتصادية وعمرانية وطبيعية وجغرافية هامة جدا، وهذا ما يؤهل مناطقها لكل تنمية محلية ناجحة.

- الاعتمادات المالية تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

- التنمية الاقتصادية المحلية تتطلب جهودا تتجاوز الإمكانيات المتاحة للجماعات المحلية.

- استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية بإحلال الإصلاحات والمشاريع والمخططات الكبرى.

**3-أهمية الموضوع:**

يكتسب هذا العمل أهمية في ضوء التحولات السياسية والاقتصادية التي صاحبت مفهوم الدولة الحديثة القائمة على سيادة القانون والديمقراطية، فضلا عن تزايد الاهتمام بمعالجة قضايا ومعضلات التنمية الاقتصادية المحلية والتي تعد من المواضيع الهامة نظرا لأنها تحدد علاقة المواطنين بالجماعات المحلية، وكذلك علاقة القوى بين الدولة وهذه الجماعات في مجال التنمية الاقتصادية.

**4-أهداف البحث:**

-تهدف هذه الدراسة إلى كشف نقاط القوة والضعف في أداء الجماعات المحلية.

-كيفية مساهمة القطاع الخاص بالمؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

- التعرف على مختلف البرامج التنموية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى البرامج التكميلية والإصلاحات الاقتصادية ومدى فاعليتها.

**5-صعوبات البحث:**

من خلال تناولنا لهذا الموضوع لا يفوتنا ذكر الصعوبات التي واجهتنا في إعداده والمتمثلة أساسا في:

-صعوبة الحصول على معلومات من المصدر.

- قلة المصادر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المحلية.

- تضارب بعض الإحصاءات باختلاف مصادرها.

**6-تقسيمات البحث:**

لقد تناولنا دراسة هذا الموضوع من خلال ثلاث فصول مسبوقة بمقدمة عامة وختاما تطرقنا غلى مختلف النتائج المتوصل إليها في خاتمة كانت بمثابة حوصلة البحث.

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للتنمية الاقتصادية المحلية، فتطرقنا في البداية إلى استعراض عموميات حول التنمية الاقتصادية المحلية ثم انتقلنا إلى شروطها ومعاييرها.

أما الفصل الثاني يتم فيه عرض سياسة التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر ودور القطاع الخاص فيها، ففي البداية تم استعراض المميزات الأساسية للتنمية الاقتصادية في الجزائر لنواصل الدراسة في هذا الفصل بالتطرق إلى القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر.

أما الفصل الثالث تطرقنا إلى دراسة مراحل التنمية الاقتصادية المحلية منذ 1990 مما دفعنا إلى عرض مختلف البرامج من دعم للإنعاش 2004/2001 ومخططه إلى البرنامج التكميلي 2009/2005 والبرنامج الخماسي 2014/2010، والإصلاحات الاقتصادية وضرورة تكييف الجماعات المحلية معها.

# الفصل الأول

## الإطار النظري للتنمية الاقتصادية المحلية

**تمهيد:**

إن ممارسة التنمية الاقتصادية المحلية يعني العمل المباشر على بناء قوة اقتصادية لمنطقة ما محلية، وذلك بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان المنطقة، حيث يتم العمل على وضع أولويات للاقتصاد المحلي إذا ما أريد للمجتمعات المحلية أن تكون قادرة على المنافسة في العالم المتطور بسرعة حيث يعتمد تحقيق المجتمعات المحلية للنجاح على كونها قادرة على التكيف مع البيئة المتغيرة والمتميزة بوجود أسواق تتزايد المنافسة فيها من خلال هذا الفصل سنتعرض للعناصر التالية:

- التنمية الاقتصادية المحلية، مفهومها وتطورها.
- معايير التنمية الاقتصادية المحلية ومعيقاتها.
- نماذج ومقومات التنمية الاقتصادية.

## I–التنمية الاقتصادية المحلية:

إن التنمية الاقتصادية المحلية بمفهومها الضيق يشمل منطقة جغرافية محدد ضمن بقعة جغرافية كاملة للدولة حيث تستهدف تحسين مستوى لمعيشة نحو الأفضل للمجتمع المحلي وخروج إلى حلقة مفرغة للتخلف أو الفقر، وذلك من خلال عملية تحدد فيها جهود وآراء المجتمع المحلي وسلطات الإدارة المحلية بارتكاز على القيم الجوهرية الثلاثة للتنمية، القدرة على العيش والمتمثلة في سد الحاجات الأولية وتقدير الذات واحترامها والحرية من استبعاد بأن يكون لك حق في الاختيار.

### I –1 مفهوم التنمية المحلية وتطورها:

**I–1–1 مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية:** يقصد بها تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل قطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشين "تعريف الأمم المتحدة"

إن عملية التنمية الاقتصادية المحلية تشجع على قيام المعنيون بالأمر على تأسيس شراكة حقيقة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بهدف التعاون لإيجاد حلول محلية مما يواجهونه من تحديات اقتصادية عامة[1]، ويشير مصطلح التنمية الاقتصادية المحلية إلى نطاق جغرافي للتنمية الذي يشمل منطقة جغرافية ضمن بقعة جغرافية كاملة للدولة، ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية الاقتصادية المحلية وهما، المستوى المحلي الواسع، والمستوى المحلي الضيق، حيث يشمل المستوى مجموعة من المحافظات وتسمى لتنمية المحلية بمفهومها الضيق فيشمل المدينة أو القرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبيا، وتجدر الإشارة إلى أن هناك تباين في آراء ووجهات النظر بالنسبة للمؤسسات الدولية والمفكرون الاقتصاديون حول تعريف الاقتصادية المحلية، وسنحاول إدراج بعض التعاريف بإيجاد قاسم مشترك بينهم ومن أهم هذه التعاريف نذكر مايلي:

"إن التنمية الاقتصادية المحلية هي عبارة عن تلك العملية التي يعمل من خلالها القطاع العام والقطاع الخاص جماعيا على خلق أفضل الظروف لتحقيق النمو الاقتصادي ومستوى حياة محسن للجميع"[2]

[1] – علي الكريم العمار، مقدمة في التنمية الاقتصادية المحلية، المعهد العالي للتخطيط الحضاري والإقليمي، جامعة بغداد، العراق،

[2] – وحدة التنمية الاقتصادية لبنك الدولة، الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية، ص 02.

وكذلك يعرفها محي الدين الصابر "بأنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إشارة وهي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير وإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية في كل المستويات علميا وإداريا".[1] وجاء تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية عام 1956 يوضح ويعطي الاهتمام للمجتمعات المحلية، حيث يعرفها كمايلي: "أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها في أقصى قدر ممكن".[2]

أما البنك الدولي فيعرف التنمية المحلية الاقتصادية: "يتمثل هدف التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية ما من أجل تحسين مستوى المعيشة، فهي عبارة عن عملية يقوم من خلالها الشركاء في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع الغير حكومي"[3]

وينظر بعض الكتاب إلى التنمية بمستوياته المختلفة من زاويتين هما:[4]

أ- زاوية التنمية الاقتصادية regional developpement وتشمل بقعة جزئية لكنها كبيرة نسبيا ضمن إقليم كامل للدولة.

ب- الزاوية النسبية المحلية: التنمية المحلية بمعناها الضيق local developpment التي تشمل مناطق البلدية والقرية الصغيرة نسبيا. كما ينظر كتاب آخرون إلى التنمية خاصة ببعض المناطق في الدولة من زاوية مدى التحضر والتمدن وبالتالي نميز نوعين من التنمية وهما:

1- التنمية المحلية والحضارية التي تحصل تجمعات السكانية الأخرى والاجتماعية والاقتصادية المعقدة نسبيا وتشمل التنمية الحضرية للمدن الكبرى وتجمعاتها المحيطة بها.

---

[1]- اوكاوي نسيمة، الإذاعة ودورها في التنمية المحلية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم السياسة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص 102.

[2] - محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص 13.

[3] - جوين سوبنترن وآخرون، التنمية الاقتصادية دليل وضع الإستراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية وخطط العمل بها، البنك الدولي، 2004، ص 09.

[4] - نائل عبد الحافظ العوامله، إدارة التنمية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 151.

2- التنمية الريفية والتي تخص التجمعات السكانية الصغيرة نسبيا والقروية الريفية التي تتصف بالمستويات التنموية لكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والسكنية وغيرها.

وتعرف كذلك: "أنها عملية ومنهجا ومدخلا وحركة من خلالها الإنتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركد إلى وضع التقدم والقوى والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية"[1]

ومهما يكن أمر الاختلافات المفاهيمية حول التنمية المحلية فإنها تبقى موضع اهتمام مركزي ضمن مفهوم التنمية القومية الشاملة، حيث أن التنمية بمختلف مستوياتها موجودة في أرض الواقع وهي مترابطة ومتفاعلة كنظام موحد مفتوح، مما تقدم يمكن استنتاج العامل المشترك الذي يجمع بين مختلف التعاريف إذ أن التنمية تعد الأداة الوسيطة تستعملها المجتمعات المحلية للخروج من دائرة التخلف ورفع وتحسين مستوى المعيشة، وهذا الانتقال من حالة التخلف إلى خالة التقدم يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي.

**I-1-2 التطور التاريخي للتنمية الاقتصادية المحلية:** من خلال الملاحظ في الجدول يمكن استخلاص التطور التدريجي للتنمية الاقتصادية المحلية، حيث نرى أن الاهتمام في مرحلة السبعينات إلى الثمانينات ركّز على الاستثمار الأجنبي مع القيام بالاستثمارات في البنية التحتية المادية.

غير أن مرحلة الثمانينات إلى وسط التسعينات أصبح تحول نوع ما إلى المحافظة على نشاطات الأعمال المحلية ونموها وخاصة أن عملية التنمية تحتاج إلى بنية تحتية يمكن الاعتماد عليها وكذاك في هذه المرحلة بقي التركيز إلى حد ما على جذب الاستثمار واستهداف قطاعات محددة ومناطق جغرافية معينة، وهذه النقطة الأخيرة تعتبر جد هامة وحساسة في عملية قيام التنمية الاقتصادية المحلية حيث تمّ إبراز الميزة الجغرافية للمنطقة لتسهيل الاستغلال للموارد الطبيعية والبشرية ومن ثم تحسين المعيشة للسكان المحليين.

أمّا المرحلة الأخيرة (أواخر عقد التسعينات) فتميز بوضع استراتيجيات تساهم في خلق بيئة محلية للنشاطات وكذلك إقامة شبكات تخلل المجتمع الدولي والتطوير والاهتمام بالموارد البشرية التي هي أساس

[1] - زرين عكاشة، محاولة استخدام الأسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية، التطبيق على المؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية لولاية سعيدة، ص 05.

التنمية، كما تزايد في هذه المرحلة الاهتمام بالميزة التنافسية للمنطقة المحلية، حيث أصبح من الضروري أخذ بعين الاعتبار العامل الجغرافي (المكاني) في عملية التنمية.[1]

الجدول رقم (01) تطور عملية التنمية الاقتصادية المحلية

| التركيز | الأدوات |
|---|---|
| عقد السبعينات إلى عقد الثمانينات | |
| * استثمارات متحركة في الصناعات التحويلية من خارج المجتمعات المحلية.<br>* جذب استثمارات أجنبية مباشرة.<br>* القيام بالاستثمارات في البنية التحتية المادية. | * إعطاء منح سخية، وحوافز ضريبية وقروض مدعومة للمستثمرين في مجال الصناعات التحويلية<br>* استثمارات مدعومة للبنية التحتية المادية<br>*انخفاض تكاليف الإنتاج من خلال أساليب مثل استخدام عمالة رخيصة |
| عقد الثمانينات إلى | |
| المحافظة على نشاطات الأعمال المحلية ونموها.<br>* استمرار التركيز على جذب الاستثمار الموجه نحو الداخل ولكنه يستهدف قطاعات محددة أو يأتي في مناطق جغرافية معينة. | * توجيه دفع المبالغ مباشرة إلى نشاطات أعمال منفردة.<br>* إيجاد أماكن عمل بإقامة نشاطات أعمال (تقديم المشورة والتدريب للمشروعات الصغيرة إلى المتوسطة الحجم). |
| أواخر عقد التسعينات | |
| * جعل بيئات نشاطات الأعمال ككل مناسبة.<br>* إقامة استثمارات مرنة (مثلا تطوير الموارد البشرية)<br>* ميل استثمارات القطاع العام والعمل نحو المصلحة العامة.<br>* تحسين مستوى نوعية الحياة والأمن المجتمعات المحلية | * وضع استراتيجيات شمولية لتوفير بيئة محلية لنشاطات الأعمال تتسم بالمنافسة وتشجيع النمو للشركات المحلية.<br>* تطوير القوى العاملة وتشجيع المحافظة على مستوى جودة التحسينات. |

**المصدر**: محدة التنمية الاقتصادية المحلية للبنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

## I-2 تحديات التنمية الاقتصادية المحلية:

[1] – محمد حامد عبد الله، اقتصاديات المواد والبيئة، ط2، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 336.

بدأت ممارسة عملية التنمية الاقتصادية المحلية في فترة السبعينيات، وذلك بسبب أن الحكومات المحلية أدركت مدى تحرك رأس المال بشكل سريع فيما بين الكيانات ذات السلطة القانونية، واليوم تواجه المناطق المحلية حتى عدد أكبر من التحديات تلك التحديات تتضمن مايلي:

**على المستوى الدولي:** تعمل العولمة على زيادة التنافس السياسي والاقتصادي على حد سواء للاستثمار، فالعولمة توفر فرص لرجال الأعمال المحليين لتطوير أسواق جديدة كما أنها تقدم تحديات من المتنافسين الدوليين الذين يدخلون الأسواق المحلية، وإن الشركات الصناعية والمصرفية والخدماتية متعددة المواقع ومتعددة الجنسيات تتنافس على مستوى العالم بحثا عن وجود مواقع، التي تعمل التكاليف فيها بكفاءة ويمكن لها أن تنشأ لها منشآت فيها، والصناعات المتطورة من ناحية التكنولوجيا تتطلب مهارات تخصصية عالية جدا وبنية تحتية فتستوعب هذه التكنولوجيا المتطورة، إن الأوضاع المحلية هي ما تحدد ما للمجتمع المحلي من ميزة مفيدة وبالتالي ما لها من قدرة على جذب الاستثمار والمحافظة عليه، حتى المدن الصغيرة وضواحيها يمكن أن توجد لها مواقع فرص لائقة يمكن أن تنمو تتنافس على المستوى الوطني والدولي.

**على المستوى الوطني:** إن السياسات الاقتصادية على المستوى الكي والسياسات النقدية تؤثر على المجتمعات المحلية، كما أن الهياكل التنظيمية علاوة على فغيرها من الهياكل القانونية، تؤثر في تشكيل مناخ نشاطات الأعمال وهو ما يمكن أن يساعد أو يضر تحقيق الأهداف التنمية الاقتصادية المحلية مثلا (معالجة التضخم، إزالة القيود التنظيمية في مجال الاتصالات ووضع معايير بيئية)، وعبر العالم تستمر الوظائف الحكومية في تحويل إلى العمل باللامركزية وأصبحت الصناعات الخاصة الأكثر تحررا، وكل هذه التطورات لها عواقب اقتصادية على المستوى المحلي، وتحتاج المجتمعات المحلية إلى إدراك لما هي المخاطر المهددة والتي تشكل هذه التطورات بالإضافة إلى إدراك ما هي الفرص التي تأتي معها.

**على المستوى الإقليمي:** إن المجتمعات المحلية الموجودة في حدود أقاليم معينة أو ما بين التنافس بجذب الاستثمارات المحلية ولدولية على حد سواء، وهناك أيضا فرص كثيرة للمجتمعات المحلية في المناطق

الحضرية والريفية معا للتعاون مع بعضها البعض، لأن ذلك سيعمل على تعزيز قدرة المنافسة للاقتصاد الإقليمي ككل بينما يستفيد منه المقاولين على انفراد، علاوة على المجتمع الذي ينتمي إلى ذلك الفرد.[1]

**على مستوى البلديات:** إن الشركات (الكبيرة والصغيرة) كثيرا ما تأسس أو تنمو في مناطق حضرية، وذلك بسبب ما يجود في التكتلات الاقتصادية – المنافع من تقاسم الأسواق، والبنى التحتية، والمجاميع من العمال، والعلاقات مع الموردين، والمعلومات مع الشركات الأخرى وكثيرا ما تعتمد الميزة إمكانيات تحقيق النمو الاقتصادي للمناطق الحضارية على مستوى نوعية الإدارة الحضرية وعلى السياسات التي تؤثر على مدى تتوفر أو لا تتوفر، الطاقة الكهربائية الكافية، وسائل النقل، المياه، والصرف الصحي، الاتصالات، والأراضي الحضرية المطورة، وتشمل العوامل المؤثرة على إنتاجية العمالة في الاقتصاد المحلي، توفر السكن، الخدمات الصحية والتعليمية، توفر المهارات، الأمن، فرص التدريب ووسائل النقل العامة، إن هذه العوامل الصعبة منها والمرنة للبني التحتية هي ما يمثل العمود الفقري للاقتصاديات المحلية الناجحة مع ذلك فإن النشاط الأكثر أهمية وفعالية التي يمكن للحكومات البلديات أن تنفذه هو تحسين عمليات وإجراءات التي ينبغي أن يقوم بها رجال الأعمال في إطار السلطة المحلية بذاتها ويبرر مسح ما صغيرا تم القيام به لمعظم الحكومات المحلية، عدد كبير من الأنظمة المعقدة والمدارة بطريقة غير سليمة ومكلفة وليست ضرورية، في عملية التسجيل لنشاطات الأعمال من خلال تقليص هذه الأنظمة تستطيع منطقة ما أن تحسن مناخ النشاطات الأعمال فيها وتصبح معروفة كبيئة صديقة لنشاطات الأعمال.

**I–3– خصائص التنمية الاقتصادية المحلية:** تتصف بعدة سمات من أبرزها مايلي:

[1] – البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية، واشنطن، اكتوبر 2001، ص 06.

* أن التنمية المحلية عملية فرعية وليس حالة عرضية عابرة، فهي تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، إذ أنها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي، بأعضائه وأبنيته المتنوعة بغية إشباع الحاجات والمطالب المحلية.

* التنمية المحلية عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن، وهذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي إدارة مخططة.

* إن التنمية المحلية بصفة عامة عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة، والتكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة.[1]

**I-4 دوافع الاهتمام بالتنمية الاقتصادية المحلية:** لقد حظيت التنمية المحلية باهتمام متزايد في العقود الأخيرة وعلى كافة المستويات الأكاديمية والعملية لأسباب عديدة ومترابطة، بينما لم تلق التنمية المحلية الاهتمام الكافي تقليديا وعلى مختلف المستويات النظرية والتطبيقية أيضا، وقد أدى هذا التجاهل أو الجهل بأهمية التنمية المحلية وعلاقتها الحيوية بالتنمية القومية الشاملة إلى ظهور مشكلات عديدة أدت بمجملها إلى خلل في التوازن التنموي والمجتمعي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية وغيرها، وقد أدى الخلل في التوازن التنموي إلى لفت انتباه الساسة الأكاديميين إلى موضوع التنمية المحلية كجزء لا يتجزأ من التنمية القومية الشاملة والمتوازنة.

ويمكن تلخيص أهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء الاهتمام المتزايد في التنمية المحلية بما يلي:[2]

أ- أسباب فكرية وسياسية وثقافية مترابطة بزيادة الوعي العام للناس في المجتمعات المعاصرة، حيث أدت الجهود التعليمية والمختلفة لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيري الواسع والانفتاح والتفاعل الثقافي والفكري إلى وعي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن معايير العدالة والمساواة والتوازن.

ب- أسباب علمية عديدة تتضمن جوانب اقتصادية وإدارية واجتماعية وبيئية وأهمها ما يلي:

[1] - عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة رقلة، الجزائر، 2011، ص 55.

[2] - نائل عبد الحافظ، إدارة التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 152-153.

* الهجرة الداخلية من المحليات إلى التجمعات السكانية المركزية الكبرى وما رافق ذلك من أثار سلبية مثل ازدحام المدن والبطالة وتفريغ الريف والقرى وهجر الأرض المنتجة والترف الاستهلاكي الزائف وتزايد الطلب على الخدمات العامة في المدن وغيرها من المشكلات.

* الاستفادة من المصادر والثروات المحلية عديدة مثل الزراعة والمياه والسياحة وغيرها من المصادر وتوجيهها لخدمة التنمية القومية الشاملة.

* تعزيز المشاركة الشعبية في التنمية وتفعيل دور المواطنين في كافة المناطق في الإسهام في الجهود التنموية تخطيطا وتنفيذا.

* التوجه نحو اللاتركيز وللامركزية الإدارية بحيث تتطور كافة المناطق المحلية والمركزية بشكل متقارب نسبيا بتقديم الخدمات العامة بسرعة وكفاية وفعالية وكفاءة.

* تعزيزي الاستقرار والحدة والقوة والتعاون والانسجام العام على المستوى الوطني بشكل يسهم في تحقيق الأمن الداخلي ويعزز قدرات الدفاع الخارجي.

ومن الطبيعي أن الأسباب المذكورة آنفا هي دوافع مترابطة أدت إلى زيادة الاهتمام بموضوع التنمية المحلية على كافة المستويات الأكاديمية والعملية.

ويتمثل الاهتمام المتزايد بالتنمية المحلية بالمظاهر التالية:[1]

* ظهور مؤلفات كثيرة تدور حول موضوع التنمية المحلية وعلاقته بالتنمية القومية الشاملة، وكانت هذه المؤلفات على شكل كتب ومقالات وأبحاث وتقارير ودراسات لجوانب عديدة من التنمية المحلية.

* عقد الندوات والمؤتمرات وحلقات البحث المتخصصة بالتنمية المحلية وتحديد بعض التوصيات والحلول للمشكلات المتصلة بالتنمية المحلية.

* وضع الخطط التنموية المترابطة على المستويات القومية والإقليمية والمحلية من خلال المشاركة الرسمية والشعبية من القطاعين العام والخاص.

* تغيير التقسيمات الإدارية بشكل يتفق مع التوجه الرسمي والشعبي نحو التنمية المحلية.

[1] – نائل عبد الحافظ، إدارة التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 154-155.

وجملة القول فقد أصبحت التنمية المحلية عبارة عن نظام فرعي ضمن كلي معقد ومقترح وديناميكي، وبالتالي ينظر للتنمية المحلية كجزء فاعل حيوي من التنمية الشاملة في المجتمع، إن النظرة النظامية للتنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها هي نظرة تتفق مع متطلبات البيئة المعاصرة، وهذه النظرة تساعد في زيادة فعالية الجهود التنموية وتوفير مدخلاتها الضرورية وتوجيهها لتحقيق الأهداف القومية والمحلية المترابطة. كما أن ذلك يسهم توزيع مكاسب التنمية بشكل يدعّم الاستقرار والأمن الاجتماعي.

**I-5 أهداف التنمية الاقتصادية المحلية:** ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تساهم في تطوير المجتمعات في كافة مناطق الدولة. ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية والبيئية وغيرها.

ويمكن تلخيص أهم أغراض التنمية المحلية فيمايلي:[1]

أ- توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم دولة عموما، ويتضمن كافة أنواع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية والزراعية والاتصالات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها، ويؤمل أن يساهم توفير الخدمات بمستويات كمية ونوعية كافة في الحد من الهجرة الريفية إلى المدن والتجمعات المركزية الكبيرة.

ب- تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الريفية والجماعية من مختلف المناطق في المجالات التنموية بكافة مستوياتها المحلية والقومية، إن الاهتمام بموضوع التنمية المحلية (نظريا وعمليا) يشكل دفع للتعاون بين كافة الجهود المتاحة محليا ومركزيا.

ج- التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية بمختلفة المناطق في الدولة، حيث أن الترابط بين التنمية المحلية والإقليمية والقومية يحقق درجة عالية من التوازن والعدالة في تحمل أعباء التنمية ومسؤولياتها إلى الاستفادة من ثمار الجهود وانعكاساتها الإيجابية على مختلف الأطراف المحلية والقومية.

د- استثمار الإمكانات البشرية والمادية والمحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها من الإمكانات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة.

[1] - محمد صفوت، نظرية وسياسات التنمية الاقتصادية، دار النشر، القاهرة، مصر، 2008، 132.

هـ- تعزيز التعاون بين المحليات من جهة وبين الجهات المركزية من جهة ثانية، حيث أن الهيئات والأفراد والجهات المحلية المختلفة يمكن أن تشترك في كثير من المشاريع المناسبة للظروف المحلية، ويمكن أن يتم مثل هذا التعاون المحلي في إطار التنسيق والتعاون والدعم المركزي.

و- المحافظة على الاستقرار والأمن المحلي بشكل مترابط مع إمكانيات الدفاع القومي من خلال تطوير المناطق المحلية وتوفير مقومات والقدرة على مواجهة كافة المخاطر المحتملة.

ز- جذب الاستثمارات الوطنية والخارجية اللازمة للتنمية المحلية من خلال التنسيق والاتصالات مع الجهات المعنية وتعريفها بالفرص والاحتياجات المحلية.[1]

2- شروط ومعايير التنمية الاقتصادية المحلية:

تتطلب التنمية المحلية الناجحة من المقومات والشروط التي تلزم لتحقيق الأهداف التنموية وترجمة الطموحات إلى واقع ملموس، حيث أن التنمية المحلية ليس مجرد طموحات أو شعرات جوفاء بل هي مجموعة من الحاجات والمشكلات المتفاعلة والتي تحتاج إلى حلول واقعية، وهذه الحلول الواقعية لا تنبع من فراغ لابد من توافر بعض العوامل الهامة التي تساهم في تفعيل التنمية المحلية وإنجاز أهدافها.

لذا ينبغي على مجتمع بذل جهد لتفهم التحديات الموجودة والقيام بتشخيص وتحليل نقاط القوة والضعف ومحاولة إبراز وتعزيز القدرات الاقتصادية الموجودة لكل منطقة وذلك لخلق فرص جديدة لتحسين الظروف المعيشية وتحقيق النمو الاقتصادي.

[1] - محمد صفوت، نظرية وسياسات التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 133.

**II–شروط ومعايير التنمية الاقتصادية المحلية:**

**II–1 شروط التنمية الاقتصادية المحلية:** ولتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية يبقى رهن شروط يجب توفرها وهي كالآتي: [1]

**الشرط الأول:** إن الخطوات المتبعة مرتكزة على القدرية التنظيمية للجهات الفاعلة المحلية لتمكينها من استغلال الموارد المحلية أو المستوردة وإعادة استثمارها محليا من طرف قطب إرسال مركزي يعمل مباشرة على الحفاظ على النمو الاقتصادي بمرور الوقت وفق ترابك زماني ومكاني.

**الشرط الثاني:** الارتكاز على تشكيل فريق متماسك لأصحاب المصلحة المحلية لخلق التنسيق في المهام لتحقيق الأهداف المشتركة بمعنى "إشراك أكبر عدد ممكن من السكان المحليين في إدارة في إدارة وتنظيم شؤونهم المحلية، ومن هنا فإن هؤلاء يكون أكثر تفهما للحاجات والرغبات والمشاكل المحلية".[2]

**الشرط الثالث:** أن تكون المشاريع المبرمجة لا تقوم على المصلحة للبعض دون البعض وإنما تأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة من اليد العاملة، المنتجات والظروف المعيشية أن تكون منطقية ومقبولة من طرف أغلب السكان المعنيون.

**II–2 عقبات التنمية الاقتصادية المحلية:** وهي عقبة متنوعة ومتباينة، فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، وهي عقبات اقتصادية واجتماعية وإدارية نوجزها بصورة مختصرة كالآتي:

**II–2 –1– العقبات الاقتصادية:** تتركز في الجوانب التالية:

– قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثر من البلديات.

– العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.

قلة مع عدم القدرة على الادخار مما يضعّف حافز الاستثمار.

– التحولات الاقتصادية وما يترتب عنه من سياسات اقتصادية تعود بآثار مباشرة وغير مباشرة على وضعية المجتمع المحلي.

[1] – رزين عكاشة، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[2] – عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية –دراسة مقارنة– دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، الأردن، د.ت، ص 22.

**II-2-2- العقبات الاجتماعية:** وهي ذات طابع وتأثير اجتماعي ومعرقلة لعملية التنمية الاقتصادية المحلية وهي متنوعة وأبرزها مايلي[1]:

- المشكلة السكانية وخاصة المتعلقة بالنمو السكاني المرتفع وعلاقة ذلك بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية.

- تأثير البيئة الاجتماعية المتمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي.

- عدم الإيمان بالتحديث وضعف الفرد بالمسؤولية الإيجابية نحو المجتمع.

- انعدام المشاركة الشعبية في وضع وتنفيذ الخطط والبرامج التنموية.

**II-2-3-العقبات الإدارية:** يمكن تلخيص ذلك في الأسباب التنظيمية والتقنية المتمثلة في مايلي:

- عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك أن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفرقة بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية بينما البلديات غير قادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعة للامركزية.

- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التمويلي، إضافة إلى محدودية وتدني الوعي للمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين.

سوء تسيير الموارد البشرية، بحيث أدى ذلك إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، وهذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية وبالتالي الانحراف على الاستغلال الممنوحة بالمشاريع من طرف الدولة للبلديات.[2]

[1] - مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكر لنيل شهاد الماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2008-2011، ص 78-79.

[2] - مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 78-79.

## II-3 نماذج التنمية الاقتصادية المحلية ومواردها المالية:

### II-3-1- نماذج التنمية الاقتصادية المحلية:

من أهم النماذج الإنمائية نجد مايلي:[1]

**النموذج التكاملي:** هو البرنامج الذي يشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كما يشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة، ويقصد بهذا النموذج هو خلق توازن إنمائي بين المستويين القطاع والجغرافي وكما يحقق التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية ويقوم على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة.

**النموذج التكييفي:** هو نموذج برنامج مكيف وطبيعة حياة قومية خاصة على الارتكاز في تفعيل الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية المعتمدة على وفرة أو ندرة العوامل المادية والفنية حسب المعطيات المتاحة.

**نموذج المشروعات:** هو نموذج محلي يطبق في منطقة جغرافية معينة وهذا راجع إلى الموقع الجغرافي (الريف، الساحل، الصحراء...) كما يعتمد هذا النموذج على مشاريع استراتيجية تتحقق من خلالها الأهداف القومية.

### II-3-2-الموارد المالية للتنمية الاقتصادية المحلية:

موارد مالية ذاتية: وهي كالتالي:

- الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم (مداخيل جبائية والرسوم مثل الرسم على النشاط المهني والدفع الجزافي، الرسم العقاري....).

- الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل الاستثمار المرافق المحلية (مداخيل الممتلكات).

موارد مالية خارجية:

- الإعانات الحكومية وتسمى المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية وهي تؤدي أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية والمتمثلة في إذابة الفوارق بين مختلف المناطق

[1] - بريكسي رقيق رشيد، أشكالية العقار الاقتصادية وأثرها المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006،ص 33.

– القروض المحلية وهي تستعمل في تمويل المشروعات التي تعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها وعادة ما تكون ذو فائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه.

– التبرعات والهبات والمتمثلة في تبرعات المواطنين مثل الهبة أو الوصية.[1]

**II–4–مقومات التنمية الاقتصادية المحلية:**

تتطلب التنمية المحلية الناجحة مجموعة من المقومات والشروط التي تلزم لتحقيق الأهداف التنموية وترجمة الطموحات إلى واقع ملموس، حيث أن التنمية المحلية ليست مجرد طموعات أو إشعارات جوفاء بل هي مجموعة من الحاجات والمشكلات المتفاعلة والتي تحتاج إلى حلول واقعية، وهذه الحلول الواقعية لا تنبع من فراغ بل لابد من توافر العوامل الهامة التي تسهم في تفعيل التنمية المحلية وإنجاز أهدافها، ومن أهم مقومات التنمية المحلية مايلي:[2]

– تبني القيادة الإدارية والسياسية في الدولة سياسة ثابتة ومدروسة في مجال التنمية المحلية وربطها بفعالية وملائمة مع التنمية الوطنية الشاملة، إذ أن وجود مثل هذه السياسة العليا هو أمر حيوي حاسم في الدول النامية وبدونه قد تبقى الجهود عند حدودها الدنيا.

– وجود إدارة مخلصة تقوم على الإيمان بالأرض والعمل المنتج من أجل تدعيم البنيان الذاتي القائم على استثمار الجهود والإمكانيات المحلية بواسطة السكان المحليين وتعاونهم مع السلطات المركزية في الدولة.

– توفر الإمكانات والمدخلات المحلية وغيرها التي تلزم لتنفيذ البرامج المحلية وتحقيق أهدافها التنموية، وتشمل هذه الإمكانات مايلي:

* توفر مصادر التمويل الكافية من مختلف الجهات المحلية والمركزية وغيرها.

* توفر العناصر البشرية المؤهلة من السكان المحليين.

* توفر الإمكانات التكنولوجية والأجهزة والمعدات المساندة والتي تلزم في المجالات التنموية المختلفة وخصوصا الزراعة والصناعة والحرف وغيرها.

* وجود الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية.

---

[1] –بسمة العولمي: تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع04، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جوان 2006، ص 270.

[2] – عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 163.

- ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها البعض ضمن إطار نظامي موحد ومفتوح.
- الاتصال والإعلام التنموي في مجال الفرص والمحددات.

## خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال هذا الفصل أن التنمية المحلية تحتاج إلى تعبئة الجهود الفردية والحكومية وكذلك تعبئة الموارد المختلفة لتحقيق طموحات وآمال المجتمع، وهي عملية غير عفوية بل عملية منظمة تستند إلى نظريات ومبادئ وركائز تقوم وتشتمل على مجموعة من العمليات المتتالية والمتعاقبة، فالتنمية المحلية مدخل لتحقيق أهداف المجتمع حيث تحدث تغيرات في كافة النواحي الحياتية والزيادة في الدخل القومي، ولكن باعتبارها تستند على التخطيط والتدبير المسبق فإن ذلك يفرز ضمانات النجاح في تعبئة الموارد ولا يستطيع أن يقوم بهذا العمل إلا المختصون في هذا المجال وذلك بوضع خطط وبرامج تنموية تتماشى مع الموارد المتاحة ومتطلبات المجتمع.

# الفصل الثاني

## سياسة التنمية الاقتصادية المحلية

## في الجزائر

**تمهيد:**

يحتل موضوع التنمية الاقتصادية المحلية مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الجزائر كونه يتسم بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كونه يهتم بالبرامج التنموية المتمثلة في البرامج القطاعية والمخططات البلدية للتنمية والتي تمثل التعبير الصحيح لتلبية احتياجات السكان المحليون، كما تم تجسيد دور الجماعات المحلية في تنفيذ هذا البرامج على أرض الواقع عبر قانون البلدية08/90 وقانون الولاية 09/90.

إن هذه الأهمية المتميزة للتنمية الاقتصادية المحلية جعلتها تحتل موقعا بارزا في استراتيجية وسياسة التنمية في الجزائر في جميع مراحلها ومحطاتها، سواء في نظام التخطيط (1967-1989م) أو في إطار الإصلاحات والتحول نحو اقتصاد السوق الذي شرع فيه منذ 1990م، ويتجلى ذلك في أنواع البرامج التي توجهها الدولة لها والمتمثلة في البرامج القطاعية غير المركزة الموكل أمر تسييرها للولايات وبرامج التنمية للبلدية سوف نتطرق في هذا الفصل إلى سرد أهم المخططات للتنمية الاقتصادية المحلية في التجربة الجزائرية وذلك بتناول العناصر التالية:.

1- مميزات سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر

2- مراحل تطور برامج التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر.

## I- مميزات سياسة التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر:

ظهرت السياسة المحلية التوجه نحو تجسيدها على المستوى التنموي في الجزائر، كأسلوب لتحقيق تنمية وطنية شاملة بالاعتماد على إمكانيات كل منطقة على حدى، حيث أصبح الاهتمام في البلدية التي تعتبر خلية أساسية في التنمية الاقتصادية وذو أولوية ضمن البرامج التنموية، حيث أن البلدية تستعمل على تحديد الحاجيات الضرورية للسكان المحليون مع حصر الإمكانيات المادية والبشرية التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التنمية وتطبيقها على أرض الواقع.

### I-1- ركائز وقواعد التنمية الاقتصادية المحلية:

**أ- تدخل الدولة**[1]: إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ومحليا باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إدارة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي واختيار هذا المبدأ يعود لعدة اعتبارات منها:

- الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية.

- الدور التحفيزي لذي يؤديه الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي الموجه الأكثر احتياجا في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة.

- القوة السياسية الوحيدة القادرة علة مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي.

- حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتوجيهه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع.

- الدولة لديها القدرة والإحاطة الكاملة بمختلف العوامل والمتغيرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الأهداف والبرامج.[2]

- تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على إجراء التغيرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية.

- ضعف القطاع الخاص المحلي للاستثمار الخاص المحلي وتفضيله للاستثمار في المجالات ذات العائد الكبير والسريع.

---

[1] - أحمد شريفي: تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، ع 40، 2009، ص 02.

[2] - سعد طه علام، التخطيط مع السوق دار الفرقد للطابعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 2005، ص 41.

- تردد وإحجام الاستثمار الأجنبي عن الدخول إلى لجزائر.[1]

- تعثر وبطء عملية الخصخصة سواء عن طريق الإنشاء أو التحويل.

**ب- الإعتماد على الإمكانيات الوطنية:** إن الجزائر وبحرصها على استقلالها السياسي ركزت على ضرورة الاعتماد على الإمكانيات الوطنية بشكل أساسي[2]، محاولةً تجسيد هذا المبدأ على أرض الواقع، حيث بأن الاعتماد على المساعدات الأجنبية يشكل تهديدا خطيرا يؤدي حتما إلى التبعية وجلب الأزمات مثل التي عرفتها بلدان العالم الثالث مع مطلع الثمانينات[3]، بدأ نظام التسيير الذاتي سنة 1963 والذي يهدف إلى تأميم أملاك المعمرين (المزارع والوحدات الصناعية....) إذ أن قطاع التسيير الذاتي يضم 80% من الأراضي المزروعة باستمرار يساهم بنسبة 30% من الدخل القومي الجزائري وبنسبة 60%من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي.

وعد التأميم عدة قطاعات مثل تأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، تأميم المناجم سنة 1966 وتأميم البنوك سنة 1967، وكان الهدف من ذلك بناء ركائز اقتصادية لدخول في عملية التنمية الوطنية، أما على مستوى قطاع الصناعة فكان عدد المؤسسات صغيرة الحجم 330 مؤسسة سنة 1964 يعمل فيها 3000 عامل.[4]

إن أهمية الاعتماد على الإمكانيات الوطنية بالدرجة الأولى ثم الاستفادة من الموارد والإمكانات الدولية من خلال القرارات التي اتخذتها السلطات والمتمثلة في تسديد جميع ديونها وعدم اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي من الظروف الحالية على جلب الاستثمارات الأجنبية وإبرام اتفاقيات الشراكة التي تتكامل فيها الجهود والإمكانيات الوطنية والأجنبية.

**ج- التخطيط:** يمثل التخطيط منهجا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي نهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع، فهو عملية تغيير اجتماعي

[1] - سعد طه علام، لمرجع نفسه، ص 42.

[2] - محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 43.

[3] - أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 02.

[4] - رزين عكاشة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في فترة زمنية في ضوء الأيديولوجية والحقائق العلمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب[1] لذلك اعتمدت الجزائر على هذه الأداة لبناء وتنفيذ البرامج التنموية وطنيا ومحليا من خلال تطبيق التخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة ( PSC plans sectorielles concentrée) والتخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعية غير مركزة (PSD) والمخططات البلدية للتنمية[2] (PCD[3])

**د– اللامركزية:** إن اللامركزية تعتبر من طرق التنظيم الإداري داخل الدولة تتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تباشر اختصاصها... تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية التي يمكن أن يقصر دورها على الجوانب الفنية، بينما تترك الجوانب الإدارية والتنفيذية للوحدات المحلية، ومن هذا أصبحت اللامركزية من الأسس التي استندت إليها عملية التنمية المحلية في الجزائر حيث بدأ الاهتمام باللامركزية في تسيير البرامج الاستثمارية على الخصوص مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) كسياسة تساهم على تحقيق التوازن الجهوي، ومع بروز مفهوم التخطيط اللامركزي مع الإصلاحات الاقتصادية المعبر عنها بسياسة استقلالية المؤسسات والتي شرع فيه 1899 وهو تخطيط يقترب أكثر إلى السوق في تحضير البرامج الاستثمارية.[4]

إن اختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم والعمل له ما يبرر كمايلي:

– اللامركزية تعطي لعملية تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي المتمثل في الدافعية والإنمائية.

– العلاقة القوية المباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية لأنها تعكس بعمق وصدق واقعية مشكلات التخلف وطموحات وأولويات كل إقليم ومجتمع محلي.

– تحقيق التوازن بين الحاجات المحلية والقرارات السياسية المركزية.

---

[1] –موسى خميس، مدخل إلى التخطيط، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 13.

[2] – أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 05-06.

[3] – PCD : plans communaux de développement.

[4] – رزين عكاشة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

– تخفف العبء عن الإدارة المركزية وتعمق الشعور بالمسؤولية لدى المسؤولين المحليين وأفراد الشعب.[1]

– تحقيق العدالة في التكاليف والحقوق من خلال توزيع الدخل الوطني وأعباء الجباية لأن تركيز الثورة يؤدي إلى تشتت الشعب.

**هـ– التوازن الجهوي:**

شكلت سياسة التوازن الجهوي محورا رئيسيا في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق من خلال "نمو كافة أجزاء الاجتماعي نمو متوازنا ومتزامنا"، عبر التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية والنشاطات الإنتاجية والسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف التالية:

– تخفيف التمركز الصناعي وتنظيم الفضاء الريفي والحضر والحفاظ على العقار الزراعي.

– كبح التمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية والمهددة بمخاطر طبيعية كبرى.

– تحقيق استقرار السكان وخاصة المناطق الداخلية والجنوبية وعكس تيار الهجرة الداخلية نحوها عبر نشر وتعزيز مختلف المؤسسات الإنتاجية والمرافق الخدمية.

– تشجيع الاستثمار العمومي والخاص المحلي والأجنبي في مختلف جهات القطر عن طريق التشريعات التحفيزية المالية والنقدية ومشاريع البنية التحتية وتطوير قطاع الخدمات.

## I–2 –نظام الجماعات المحلية في الجزائر:

### I–2 –1– مهام الجماعات المحلية:

إن الجزائر ومنذ استقلالها تبنت نظام الجماعات المحلية كأسلوب تنظيمي وإداري للقيام بالتنمية الاقتصادية المحلية تهدف من شأنها تحقيق وتطبيق البرامج التنموية ضمن المخططات الوطنية ومن هذا المنطلق سنتناول مفهوم النظام ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

[1] . أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 07.

تعتبر الجماعات المحلية جزء من النظام الإداري للدولة، فهي الخلية الأساسية لإ5دارة التنمية المحلية وتعرف على أنها هيئة مستقلة إداريا وماليا عن الحكومة المركزية، كما أنها عبارة عن وحدة جغرافية مقسمة من إقليم الدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[1]

يحدد المرسوم الرئاسي رقم 94-247 المؤرخ في 10 أوت 1994، والنصوص اللاحقة مهم وزارة الداخلية والجماعات المحلية[2]، والتي تتولى المهام التالية:

- تساعد الجماعات المحلية على إعداد وبرمجة مخططاتها التنموية وعلى تطبيقها طبقا للأهداف التي رسمها المخطط الوطني للتنمية والإجراءات والآجال والمقررة.
- تسن القواعد المتعلقة بالتسيير الحضاري والريفي عموما والتحكم في استعمال المجال العقاري.
- تقوّم أعمال التنمية المحلية.
- تحدد الأعمال الممركزة التي لها أثر في الجماعات المحلية وتنسقها.
- الاهتمام بالمواطنين وخاصة الفئة الضعيفة والمعوقين والعائلات عديمة الدخل وتوفير أساسيات الحياة مثل السكن والمساعدات المالية.

### I-2 -2- الولاية:

تعتبر الولاية حسب القانون 90-09 بأنها "جماعية عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة"[3] كما تعرف بأنها "جماعة لا مركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرقة للدولة، تعمل على التعاون لتحقيق التوازن بين البلديات"، فالولاية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتقوم بنشاطات سياسية اقتصادية، اجتماعية وثقافية تحت رقابة السلطة المركزية كما يتم إنشاؤها بواسطة قانون يحدد اسمها ومركزها الإداري والحدود الإدارية لها.[4]

ومن اختصاصات المجلس الشعبي الولائي في مجال التنمية مايلي:

- إعطاء التركيز في إنشاء مناطق صناعية تساهم في التنمية الوطنية.

---

[1] - رزين عكاشة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] - موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، أطلع عليه يوم 20-03-2015 من خلال الموقع: www.intérieur.gov.dz

[3] - القانون رقم 90-09 المؤرخ في 07-04-1990 والمتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 11-04-1990.

[4] - بسمة العولمي: تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 266-269.

– السهر على حسن سير المرافق التربوية والاجتماعية، تطوير التكوين المهني.

– المساعدة على استثمار الأراضي وحماية التربة واستصلاحها وما يتخذ كا مبادرة لمكافحة أخطار الفيضانات، والقيام بعمليات التشجير....

– تسهيل انطلاق السياحة مما يسمح لها باستغلال أو تسيير كل المؤسسات والمرافق العامة ذات الطابع السياحي.

### I–2 –3– البلدية:

ويعرفها القانون 90–08 بأنها " الجماعة الإقليمية وتتمتع بالشخصية للمعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب القانون"[1] و"البلدية إقليم واسع وممركز"[2] حيث أن البلدية تلعب دور كبير في مجال التنمية، حيث أصبح من الصعب الحديث عن البلدية دون التنمية أو عن هذه الأخيرة دون البلدية.[3]

ولقد خصص المشرع الجزائري في قانون 90–08 الفصل الأول تحت عنوان "التهيئة والتنمية المحلية" وتناول في المواد (86–87–88–89) مهام البلدية اتجاه التنمية المحلية، ففي المادة 89 يركز على الفئات الاجتماعية المحرومة والتكفل بها، حيث تنص كمايلي: "تبادر البلدية بكل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومساعدتها لاسيما في مجالات والشغل والسكن [4]" كما تعتبر التمويل المحلي أداة تحقيق التنمية المحلية وتسيير مصالح لإدارة المحلية في المقاطعات الإقليمية في الجزائر، التمويل المحلي يمثل كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل المشاريع التنموية على المستوى المحلية[5]

أما اختصاصات المجلس الشعبي البلدي في مجل التنمية مايلي:

[1] – المادة الأولى القانون رقم 90–08 المؤرخ في 07–04–1990 والمتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 11–04–1990

[2] – المادة الثانية القانون رقم 90–08 المؤرخ في 07–04–1990 والمتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 11–04–1990

[3] – رزين عكاشة، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[4] – المادة 89 القانون رقم 90–08 المؤرخ في 07–04–1990 والمتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 11–04–1990

[5] – بسمة العولمي: تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 269.

– في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفلاحية تتمثل في وضع البرامج الخاصة للتخطيط المحلي في حدود الإمكانيات المتاحة، وسائل تنفيذ هذا التخطيط.

– في مجال السياحة والسكن والنقل والتمويل يمكن أن يحدث في كل هيئة ذات نفع محلي يكون لها طابع سياحي، كما يتخذ الإجراءات الأزمة للمحافظة على المعالم السياحية والمناطق التاريخية.

– في مجال السكن يقوم بوضع خطط العمراني البلدي وتشجيع بناء العقارات والوحدات السكنية.

– في مجال النقل المشاركة في كل مشروع بلدي للنقل العام.

## II– مخططات التنمية الاقتصادية المحلية:

إن تنمية البلدية وخاصة المحرومة منها يندرج في ساحة محو الفوارق الجهوية التي هي بارزة في البلدان المتخلفة[1] والبرامج الوطنية للتنمية مندرجة ضمن مخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية على مستوى البلدية (مخطط البلدية للتنمية) وهو الآخر على مستوى الولاية (المخطط القطاعي للتنمية)

### II–1– المخطط البلدي للتنمية: PCD

وقد نصت عليه المادة 86 من قانون البلدية، وهو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين، ودعما للقاعدة الاقتصادية ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية. لكن المجلس البلدي ليس حرا في إعداد هذا المخطط، فبغض النظر عن محدودية الموارد المالية للبلدية فإن أهم تدخل فعلي هو ضرورة انسجام هذا المخطط مع مخطط الولاية للتنمية والأهداف ومخططات التنمية والتهيئة العمرانية[2]، كما تنص المادة 88 "تبادر البلدية في كل عمل أو إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية التي تتماشى مع طاقاتها ومخططاتها التنموية".[3]

### II–2– المخطط القطاعي للتنمية:PSD

هو مخطط ذو طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه. ومما يميز هذا

[1] – محمد بلقاسم سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مصارها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 236.

[2] – المادة 86 لقانون رقم 90–08 المؤرخ في 07–04–1990 المتعلق بالولاية

[3] – المادة 88، لقانون 90–08 المؤرخ في 07–04–1990 المتعلق بالولاية.

المخطط أنه يدرج من طرف مديريات التنفيذية للولاية تحت وصاية الوزارة المركزية التابعة لها مثل مديرية الري، أشغال عمومية، مديرية البناء والتعمير، ومديريات أخرى مثل مديرية الصحة، التعليم...إلخ، وتنص المادة 60 من القانون 09-90 مايلي: "يعكس مخطط الولاية في الصدى متوسط البرامج والوسائل والأهداف المحددة بصفة تقاعدية بين الدولة والجماعات المحلية قصد ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولاية"[1].

كما تنص المادة 04 من المرسوم التنفيذي 09-148 "على أن المخطط القطاعي يتكون من مجموعة من المشاريع أو البرامج المسجلة من مدونة النفقات التجهيز العمومي للدولة".[2]

## III – القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية في الجزائر:

### III –1 – دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر:

#### III –1 –1– مساهمة القطاع الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تأكد اليوم أكثر من ذي قبل لما لا يدع الشك أن القطاع الخاص أصبح يحقق نتائج ومعدلات النمو مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة من جهة المقارنة بينه وبين القطاع العام ومن جهة ثانية خاصة فيما يتعلق بقطاع الصناعة الذي ظل مدة من الزمن حكرا على مؤسسات الدولة فالقطاع الصناعي الخاص حقق تحسنا نسبيا في السنوات القليلة الأخيرة 97-98-99، وذلك بفعل الإجراءات المتخذة والرامية إلى دعم المنافسة بين القطاعين وكذا الانفتاح الاقتصادي على المبادلات الخارجية ولا شك أن تكثيف نسيج المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة كان وراء هذه النجاحات التي حققا القطاع الخاص.

إن القطاع الخاص الذي أصبح يملك اليوم غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورغم ضعف الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

لقد اعتبر رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أنه بات من الضروري الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل لمرحلة ما بعد البترول وقال أنه أصبح يلعب دورا هاما جدا في

---

[1] – المادة 60، من قانون 09-90 المؤرخ في 07-04-1990 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، رقم 15.

[2] – المادة 04 من المرسوم الرئاسي 09-184 المؤرخ في 02 ماي 2009، المتعلق بنفقات الدولة ولتجهيز، الجريدة الرسمية رقم 26 الصادرة في 03 ماي 2009.

عملية التنمية الاقتصادية والتشغيل الذي يساهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية وكذا زيادة الناتج المحلي.[1]

وبفضل مساهمة رئيس الجمهورية تركز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تسجيل التقدم الملحوظ حيث حقق في سنة 2007 تطور بلغت قيمته 10%، ما يعادل إنشاء 30 ألف مؤسسة وفي نفس السنة بلغ مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 410.000 والتي وفرت أكثر من مليون منصب شغل، لقد خصص رئيس الجمهورية لقطاع مبلغ 440 مليار سنتيم، قصد تحسين محيط المؤسسات المتمثل في دعم ومتابعة ومرافقة المستثمرين عن طريق مراكز التسهيل والإنشاء من جهة ومن جهة أخرى تحسين بنية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الانطلاق الفعال للبرنامج التحسيسي والإعلامي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ فيفري 2007 والذي مس كل ولايات الوطن وعرف مشاركة 3000 متعامل اقتصادي.

**تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

* **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:** تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والمسرح بها 392013 مؤسسة خاصة نهاية 2008، كما تشغل هذه المؤسسات الخاصة بالإضافة إلى أكثر من 126887 حرفي مسجل لدى غرفة الصناعة التقليدية والحرف، المكونات الأساسية لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي أكثر من 99% من المجموع.

إن ديناميكية وحركية للمؤسسات الخاصة أدت إلى نمو خلال عام 2008 يقدر بـ 27950 مؤسسة موزعة كالتالي:

27950 إنشاء

2966 استئناف نشاط بعد التوقف المؤقت

3475شطب

* **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية:** تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية جزءا ضئيلا من محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية

[1] – أمحند طريف، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفر مليون منصب شغل"، أخبار اليوم الجزائرية 04-08-2008.

خلال 2008 إلى 626 مؤسسة، بدلا من 666 مؤسسة سنة 2007، كما تسجيل تراجع في عدد إجراء من (57146 أجير إلى 52786 أجير)، إن هذا التراجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناتج عن عمل اقتصادي متمثل في إعادة البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العام حيث تعتبر الخوصصة عنصر أساسي.

أما من ناحية توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية على قطاعات النشاط فنجد خمس قطاعات هي الصناعة والبناء والأشغال العمومية، الخدمات، الزراعة، المناجم والمحاجر، كما هو موضح في الجدول أدناه، هذه النشاطات تعتبر من مهام الدولة، غالبا ما تبرر الدولة فيها بقائها بكون إستراتيجية، ولأنه لا يمكن للسوق أن يضمنها جيدا[1]، وإن إمكانيات القطاع الخاص فيها لا تسمح له بإنتاجها كما ونوعا خاصة في فرعي المناجم والمحاجر والصناعة حيث نجد بعض الفروع الصناعية تحتاج إلى أموال كبيرة وتكنولوجيا متطورة، قد لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها وبالتالي عدم القدرة على الاستثمار فيها، إن هذا لا يعني أن الدولة ستكون بديلا عن القطاع الخاص، وإنما لكل واحد دور يجب أن يلعبه، وإن الإستراتيجية السليمة هي التي تحقق التكامل الأمثل دور القطاع العام والخاص في إطار يسمح بالاستفادة من دورها.

[1] – عيسى مرازقة، "القطاع الخاص والتنمية بالجزائر"، نفس المرجع السابق، ص 203.

الجدول رقم (02) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية على قطاعات النشاط 2008

| قطاع المناجم | عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية | مناصب الشغل |
|---|---|---|
| الصناعة | 197 | 22695 |
| البناء والأشغال العمومية | 58 | 6851 |
| الخدمات | 243 | 15521 |
| الزراعة | 113 | 5952 |
| المناجم والمحاجر | 15 | 1697 |
| TOTAL | 626 | 52786 |

**المصدر**: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2009.

نلاحظ من خلال الجدول أن فرع خدمات يستحوذ على العدد الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بـ 243 مؤسسة ويوفر 15591 منصب شغل، ثم يليه قطاع الصناعة بـ 197 مؤسسة يوفر 22695 منصب شغل، وهذا نتيجة لأن هذه القطاعات تعتبر تقليديا من مهام الدولة ومازالت تحتكرها رغم دخول قطاعات خاصة فيها.

أما المهام التي كانت تقوم بها بدأت تتخلى عنها تدريجيا لصالح القطاع الخاص، كونها ترى أن وجودها غير ضروري، وإن آليات السوق كفيلة يتنظيمها بصورة جيدة هي قطاع مناجم ومحاجر حيث نلاحظ فقط 15 مؤسسة، والبناء والأشغال العمومية 58 مؤسسة.

* **النشاطات الحرفية**: بلغ عدد الإجمالي للنشاطات الحرفية حسب تصريحات 31 غرفة للصناعة التقليدية والحرف 126887 نشاط حرفي فردي، حيث تم تسجيل 14481 حرفي جديد وشطب 3941 حرفي، مما يوضح نمو خلال 2008. يقدر 10540 حرفي فردي.

ومن خلال الجدول الآتي نلاحظ مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية عند نهاية 2008.

الجدول رقم (03) تعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 2008.

| طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | | عدد مؤسسات عام 2008 | % |
|---|---|---|---|
| المؤسسات الخاصة | أشخاص معنوية | 321387 | 61.86 |
| | أشخاص طبيعية | 70626 | 13.59 |
| المؤسسات العمومية | | 626 | 0.12 |
| نشاطات الصناعة التقليدية | | 126887 | 24.42 |
| TOTAL | | 519526 | 100 |

**المصدر**: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2009.

يبين أن الجدول أعلاه أن قطاع الخاص يستحوذ على نسبة كبرى في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 61.86% أشخاص معنوية و 13.59% أشخاص طبيعية، بحيث أكثر من 70000 مؤسسة اقتصادية خاصة تنشط في مجال السلع والخدمات للمهن الحرة أدمجت ضمن مجموع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والبالغ عددها 526519 مؤسسة عنها نهاية 2008،بحيث تمثل هذه فئمة المهن الحرة في كل من الموثقين، المحامين، المحضرين القضائيين، الأطباء، المهندسين، المزارعين...إلخ هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل خصوصا في قطاعات الصحة، العمل، والمستثمرين المزارعين.

أما القطاع العام لا يمثل إلا نسبة 0.12% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ناتج عن خوصصة المؤسسات العمومية وتخلي الدولة عن معظم النشاطات للقطاع الخاص.

### III-1-2-مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات:

لا شك أن زيادة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها تزيد من خلق مناصب جديدة والحد ومن البطالة، وخاصة وأن مثل هذه المؤسسات كما سبق وأن رأينا لا تعتمد على تكنولوجيا عالية، ولا مركز مادي كبير، كما وسعت وكالات خاصة تساعد على إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات.

فحسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1997، بلغ 127332 مؤسسة تستغل 418000 أجير، في وحسب وثائق مقدمة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن عدد المؤسسات بلغ 15950 مؤسسة تشغل 634375 أجير سنة 1999 وإلى غاية نهاية 2001 سجل 179893 مؤسسة تشغل 737062 ومنه نلاحظ نسبة زيادة في التسجيل مقارنة بسنة 1997 وسنة 1999 وهي 76.33% و 16.18% على التوالي، أما سنة 2008 بلغ عدد مناصب الشغل 1540209 منصب عمل كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (04): مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات عام 2008.

| طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | | عام 2008 | % |
|---|---|---|---|
| المؤسسات الخاصة | الإجراء | 841060 | 54.61 |
| | أرباب المؤسسات | 392013 | 25.45 |
| المؤسسات العمومية | | 52786 | 3.43 |
| النشاطات الصناعية التقليدية | | 254350 | 16.51 |
| المجموع | | 1540209 | 100 |

**المصدر**: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2009.

يوضح لنا الجدول أعلاه نسبة التشغيل في كل من القطاع العمومي والقطاع الخاص والقطاعات والصناعة التقليدية، بحيث يحتل القطاع الخاص الصدارة 54.61% أجير و 25.45% رب عمل، ثم يليه نشاطات الصناعات التقليدية بـ 16.51% منصب عمل وفي الأخير القطاع العام الذي يشغل نسبة 3.43% وهذا نتيجة القطاع الخاص الذي يستهلك أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يستحوذ على نسبة كبيرة.

### III-1-3-توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:

جدول رقم (05) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بحيث النشاطات الاقتصادية

| | قطاعات النشاط | عدد المؤسسات الخاصة 2008 | % |
|---|---|---|---|
| 01 | البناء والأشغال العمومية | 111978 | 34.84 |
| 02 | التجارة والتوزيع | 55551 | 17.28 |
| 03 | التجارة والمواصلات | 28885 | 8.99 |
| 04 | خدمات العائلات | 22529 | 7.01 |
| 05 | خدمات المؤسسات | 18475 | 5.75 |
| 06 | الفندق والإطعام | 18265 | 5.68 |
| 07 | الصناعات الغذائية | 17045 | 5.30 |
| 08 | باقي القطاعات | 48661 | 15.14 |
| | المجموع | 321387 | 100 |

**المصدر**: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2009

يبقى قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل المرتبة الأولى بحصة تقدر ب 34.10% في المرتبة الثانية قطاع التجارة والتوزيع بحصة تقدر بـ 17.27% كما يحتل المرتبة الثالثة قطاع النقل والمواصلات بحصة تقدر بـ 9.01%

الشكل رقم (01): قطاعات النشاطات المهنية

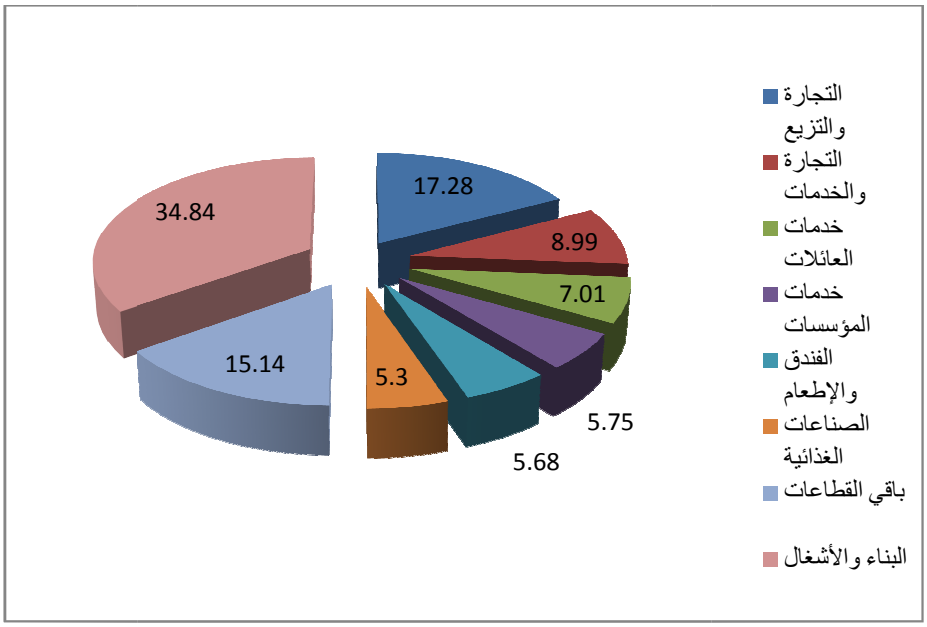


ومن الشكل رقم (01) نلاحظ أن قطاع المهنيين في النشاطات الاقتصادية هو فرع البناء والأشغال العمومية بالنسبة 35% ثم يليه فرع التجارة والتوزيع بنسبة 17%، لأن القطاع يفضل الاستثمار في البناء والأشغال العمومية لأنه لا يتطلب يد عاملة ذات مؤهلات عالية، ما عدا عدد قليل من الإطارات العليا وتقنيون في البناء والهندسة المعمارية، بينما يشغل عدد كبير من اليد العاملة دون أي تأهيل، وهذا نوع اليد العاملة التي يفضلها القطاع الخاص ويحيل إلى توظيفها سواء رسميا أو باليوم.

إن سياسة القطاع الخاص في بحث مستمر عن الأنشطة المربحة، جعلته يشغل ويستثمر أكثر في فرع التجارة والتوزيع نظرا لمردودية سريعة ومضمونة.

الجدول رقم (06): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات 2008

| الجهات | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2007 | حركية 2008 | | | | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | إنشاء | شطب | إعادة الإنشاء | التطور | |
| الشمال | 177730 | 16166 | 1095 | 1492 | 15753 | 193483 |
| الهضاب العليا | 87666 | 8790 | 1198 | 1096 | 8688 | 96354 |
| الجنوب | 22576 | 2394 | 277 | 340 | 2457 | 25033 |
| الجنوب الكبير | 5974 | 600 | 95 | 38 | 543 | 6517 |
| المجموع | 393946 | 27950 | 3475 | 2966 | 27441 | 321387 |

**المصدر**: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2009.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص بنسبة كبيرة الجهة الشمالية للوطن بـ 177730 مؤسسة أي نسبة 60% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل جهة الهضاب العليا المرتبة الثانية بـ 87666 مؤسسة أي نسبة 29.82% من مجموع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تحتل جهة الجنوب والجنوب الكبير المرتبة الثالثة بمعدل 10.18% من المجموع يعود السبب في هذا الاختلال إلى وجود المرافق المساعدة على الاستثمار لذلك نجد أن باقي الولايات الجنوبية تتميز بنسيج هزيل من المؤسسات نظرا للعوامل لطبيعية كالمناخ.....إلخ، والبشرية لضعف الكثافة السكانية، وكذا نقص المرافق اللازمة كالمطارات والسكك الحديدية وبعد هذه الولايات عن الأقطاب الصناعية الكبيرة التي من شأنها خلق قطاع خدماتي واسع في محيطها.

**كخلاصة للمعطيات الإحصائية:** بعد استنطاق هذه الإحصائيات يمكن أن نخرج بالملاحظات التالية:

أهمية النسيج PME في خلق مناصب شغل، إن الأرقام التي بحوزتنا تؤكد أن الاستثمارات لدى المتعاملين الاقتصاديين أصبحت حقيقة تؤكدها الأرقام المسجلة (زيادة بـ 20386) مؤسسة ترتكز لهذه المؤسسات في مناطق محددة مما يتطلب الإسراع في:

- تكفل السلطات العمومية بتحسين الخدمات في المناطق الداخلية ولاسيما فيما يخص الهياكل القاعدية طرق، جسور...إلخ.

- وضع إستراتيجية لإعادة توزيع PME في المناطق الداخلية وذلك بإعطاء امتيازات جبائية والشروع في تقييم برامج دعم مدروسة.

- تشجيع بروز الفضاءات الجهوية التي من شأنها مساعدة الولايات المجاورة في خلق التنمية المشتركة والمنسجمة فيما بينها وذلك بتطبيق سياسة الهياكل الكبرى.

## III-2- مساهمة القطاع الخاص في التشغيل:

ابتداء من الثمانينات وخاصة بعد صدور القانون الثالث للاستثمار الخاص، وما تضمنه هذا من تشجيعات مالية وتسهيلات إدارية وضمانات، خاصة بالنسبة للاستثمارات المنتجة والتي تساهم في خلق مناصب شغل جديدة، كان يتوقع أن تشهد الجزائر حركة واسعة في إنشاء هذا النوع من المؤسسات، وبالتالي زيادة في عدد العمال الأجراء في القطاع الخاص.

إن حصة القطاع الخاص في التشغيل اعتمادا على الإحصائيات الرسمية يعتبرها البعض غير حقيقية، فالقطاع الخاص قد ساهم في سنة 1983 بحوالي 30% في التشغيل، فمن 61500 عامل سنة 1979 وصل عدد العمال إلى 797000 عامل سنة.1983[1]، بينما تعطي الإحصائيات الرسمية لنفس الفترة 914800 عامل سنة 1979 و 644400 سنة 1983، وإن هذا يعود في الأساس إلى عدم الإعلان عن العمال والاعتماد على العامل العائلي بنسبة كبيرة.

[1]- abdelmadgid bouzidi «l'industie publique en algerie quelque observations sur l »emplois et productivité revus de C.E.N.E.A.P n° 07 alger. Juin 1986. P 09.

الجدول رقم (07): توزيع المشاريع المصرح بها حسب القطاع القانوني خلال 2002-2008

| الطابع القانوني | عدد المشاريع | % | القيمة بالمليون دج | % | عدد الأجراء | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الخاص | 51051 | 99.21 | 4166901 | 71.86 | 809286 | 96 |
| العام | 355 | 0.69 | 995883 | 17.17 | 25013 | 2.04 |
| المختلط | 50 | 0.10 | 636209 | 10.97 | 8741 | 1.04 |
| المجموع | 51456 | 100 | 5798993 | 100 | 843040 | 100 |

**المصدر**: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عام 2009 (ANDI)

لقد ارتفعت القيمة بالنسبة للقطاع الخاص من حيث التشغيل خلال السنوات الأخيرة، حيث ساهم القطاع الخاص بنسبة 69% في التشغيل سنة 2008، بينما انخفضت نسبة المساهمة للقطاع العام في التشغيل خلال نفس الفترة فقد ساهم حوالي 2.96% وهذا يعود بالأساس إلى تغير سياسة الدولة اتجاه القطاع العام، خاصة منذ إعادة هيكلة وإعطاء تعليمات تؤكد على استغلال اليد العاملة الموجودة في المؤسسات وعدم اللجوء إلى التشغيل إلا في الحالات الاضطرارية بالإضافة إلى خوصصة المؤسسات العمومية ومنح القطاع الخاص تشجيعات ومزايا، إن هذه الإحصائيات توضح أن نسب التشغيل بين الوزن والمكانة التي تزداد كل سنة بالنسبة للقطاع الخاص في مجال التشغيل.

### III-3-مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية:

في مجال التجارة الخارجية فإن القطاع الخاص يلعب دورا متناميا من سنة إلى أخرى، فقد سجلت حصة القطاعات الخاصة في الواردات حسب المديرية العامة للجمارك سنة 1999 نمو معتبر إذ وصل إلى 46% سنة وإلى 55% سنة 1988 ثم إلى 62% سنة 1999.

كذلك فإن 3/2 المواد الغذائية المستوردة لصالح القطاع الخاص وكذلك 4/3 من المواد الخاصة بالتجهيزات الفلاحية الزراعية ومواد الاستهلاك المستوردة كان يفعل القطاع الخاص كما تسجل بقيمة الواردات التي انتقلت من 04 مليار دولار سنة 1997 إلى 5.2 مليار دولار سنة 1998 ثم إلى 5.7 مليار دولار سنة 1999.[1]

[1]- نادية قويقح: إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص 118.

الشكل رقم (02): تطورات الميزان التجاري 2006-2007

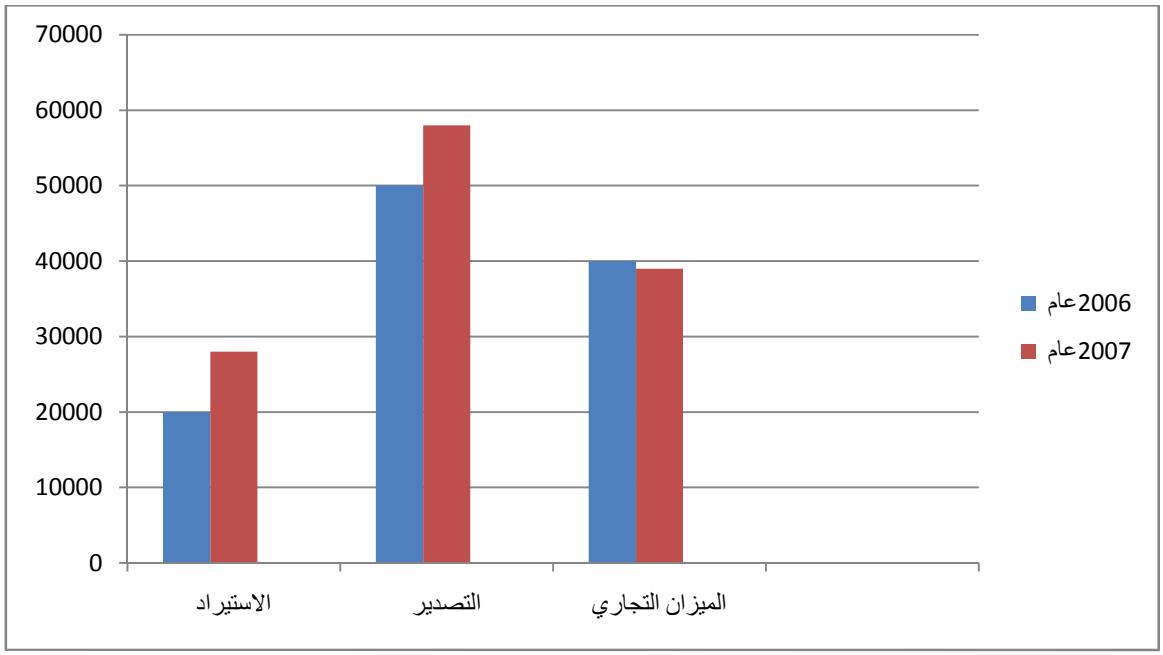


أما سنة 2007 سجلت قيمة الواردات 44.27 مليار دولار أمريكي أي زيادة تقدر بـ 88.27% مقارنة مع نتائج عام 2006، أما القيمة الإجمالية للصادرات بلغت 52.59 مليار دولار بزيادة تقدر بـ 98.80% مقارنة مع نتائج عام 2006.

هذا التوجه للارتفاع المهم بالنسبة للواردات يؤثر على فائض الميزان التجاري الذي انتقل من 06.33 مليار دولار أمريكي عام 2006 إلى 08.32 مليار دولار أمريكي عام 2007 أي انخفاض طفيف بـ 25.3%.

فالقطاع الخاص لوحده قد مثّل 72.99% سنة 2008 من قيمة الواردات حيث كانت سنة 2007 تقدر بـ 20390 مليون دولار أي 74.31% من إجمالي قدره 27439 مليون دولار وقد خصت هذه الواردات أساس المجالات التالية:

الجدول رقم (08): توزيع المستوردين حسب الطابق القانوني.

| | المتعاملين في القطاع العام | | | المتعاملين في القطاع الخاص | | | القيمة الكلية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | القيمة بالدولار | النسبة المئوية | العدد | القيمة بالدولار | النسبة المئوية | القيمة بالدولار | النسبة المئوية |
| منتوجات غذائية | 82 | 1651 | 21.40 | 12.1 | 6065 | 78.60 | 7716 | 19.71 |
| طاقة | 113 | 258 | 43.82 | 97.5 | 332 | 56.20 | 590 | 1.59 |
| منتوجات خام | 72 | 272 | 21.85 | 905 | 971 | 78.15 | 1243 | 3.17 |
| سلع نصف مصنعة | 256 | 20450 | 24.50 | 5298 | 7549 | 75.50 | 9999 | 25.54 |
| منتوجات التجهيز الفلاحي | 62 | 83 | 48.53 | 1782 | 88 | 51.47 | 171 | 0.44 |
| منتوجات التجهيز الصناعي | 765 | 4044 | 31.05 | 10840 | 8981 | 68.95 | 13025 | 33.26 |
| منتوجات استهلاكية غير غذائية | 658 | 1984 | 30.89 | 4890 | 4431 | 69.11 | 6412 | 16.38 |
| المجموع | 1508 | 10576 | 27.01 | 23904 | 28580 | 72.99 | 39156 | 100 |

**المصدر**: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية عام 2008.

لقد ارتفعت حصة مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية خلال السنوات الأخيرة، فقد بلغت 28580 سنة 2008 من إجمالي قدره 39156 أي بنسبة 72.99% أما نسبة العاملين في القطاع العام فقد بلغت 27.01 وهذا ناتج أساسا إلى تحرير التجارة الخارجية.

أما فيما يخص قائمة المواد المستوردة فيستحوذ فرعي المنتوجات الغذائية والمنتوجات الخام بحوالي 78.60% و78.15% على التوالي سنة 2008 بالنسبة للمتعاملين الخواص فيجوز فرع المنتوجات للتجهيز الفلاحي على النسبة الكبرى بـ 48.53% بالنسبة للمتعاملين في القطاع العام.

### III-4- مساهمة الاستثمار القطاع الخاص في المنتوج الداخلي الخام:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ نهاية الثمانينات تحولات عميقة من جراء التوجه إلى بناء اقتصاد معتمد على آليات السوق، ومن خلال التغيير الذي حدث على مستوى الأجهزة الدعم المؤسساتية، وكذا القوة الجديدة للمتعاملين الخواص، في خضم هذا الواقع الجديد نجد أن مساهمة القطاع الخاص في المنتوج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات هي في ارتفاع مستمر خلال السنوات الأخيرة، كما هو موضح في الشكل أدناه

الشكل رقم (03): المنتوج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات 2008

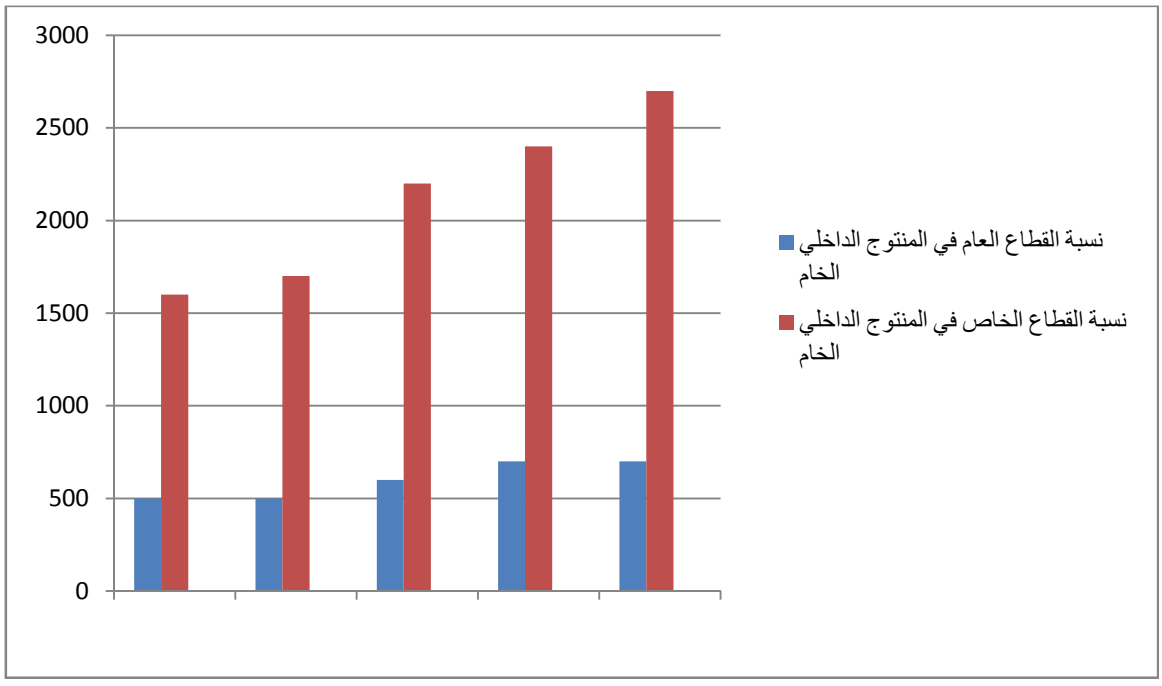


**المصدر**: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية 2008.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03) أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في المنتوج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات هي في ارتفاع مستمرة خلال فترة 2002-2006، حيث بلغت قيمة مساهمته سنة 2002 حوالي 1800 مليار دينار جزائري، وبلغت حوالي 3000 خلال سنة 2006، بينما

نجد مساهمة القطاع العام في المنتوج الداخلي الخام خلال نفس الفترة هي ذات ارتفاع طفيف، بلغت سنة 2002 حوالي 500 مليار دينار جزائري تقريبا 550 مليار دينار جزائري سنة 2006.

**III-5-مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة:**

- إن القيمة المضافة هي إجمالي الإنتاج لوحدة اقتصادية لـ (فرع، مؤسسة، قطاع) مطروحا منه قيمة المدخلات المستخدمة في الإنتاج خلال فترة ومنية محدودة.[1]

إن دراسة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة تسمح لنا بمعرفة تطور القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد الوطني وحصة القطاع الخاص في تكوينها، لكن معرفة هذه المساهمة تبقى بدون أهمية إذا لم تحلل مساهمة القطاع الخاص في كل نشاط اقتصادي على حدى مقارنة بالقطاع العام، ثم تحليل تكوين هذه القيمة داخل القطاع نفسه، لمعرفة مساهمة القطاع الخاص الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

[1] - mourad larbidi manuel de copmtabilité national et analyse des contre economique l'lgerie 2eme edition OPUENAP. Alger. 1988. P 64.

الجدول رقم (09):تطوير القيمة المضافة 2003-2007

| قطاع النشاط | 2003 | | 2004 | | 2005 | | 2006 | | 207 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قطاع خاص % | قطاع عام% | قطاع خاص% | قطاع عام% | قطاع خاص% | قطاع عام% | قطاع خاص % | قطاع عام% | قطاع خاص % | قطاع عام% |
| الزراعة | 99.75 | 0.24 | 99.84 | 0.16 | 99.84 | 0.16 | 99.84 | 0.16 | 99.55 | 0.45 |
| بناء الأشغال العمومية | 70.85 | 29.15 | 78.12 | 21.87 | 79.81 | 20.19 | 79.72 | 27.20 | 80.94 | 19.05 |
| نقل ومواصلات | 74.01 | 25.99 | 69.27 | 30.72 | 69.86 | 30.14 | 75.39 | 24.61 | 79.19 | 20.80 |
| خدمات المؤسسات | 72.03 | 27.97 | 71.13 | 28.86 | 79.72 | 20.23 | 80.69 | 19.31 | 78.92 | 21.07 |
| الفندقة والإطعام | 86.81 | 13.19 | 87 | 13 | 87.45 | 12.55 | 87.24 | 12.76 | 88.07 | 11.92 |
| الصناعة الغذائية | 74.96 | 25.04 | 78.41 | 21.58 | 80.40 | 19.52 | 82.18 | 17.82 | 84.12 | 15.87 |
| صناعة الجلد | 82.11 | 17.89 | 83.2 | 16.8 | 84.93 | 15.07 | 86.97 | 13.33 | 87.39 | 12.6 |
| التجارة | 93.19 | 6.81 | 93.43 | 6.56 | 94.17 | 5.83 | 94.02 | 5.98 | 93.25 | 6.74 |

**المصدر**: إعداد الطالبين استنادا على: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2008

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه سيطرة كاملة للقطاع الخاص على جميع الفروع النشاط الاقتصادي خلال فترة 2003-2007 وكذلك بالنسبة حوالي 80% إلى 90%، بينما لا يساهم القطاع العام في تكوين القيمة المضافة إلا نسبة حوالي 20% خلال الفترة وفي بعض الأحيان تصل المساهمة إلى 01% في بعض النشاطات كالزراعة مثلا، وهذا ما يعني فعالية الإجراءات المتعلقة بتشجيع الاستثمار الخاص والانسحاب التدريجي للدولة في معظم النشاطات الاقتصادية.

إن حصة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في مختلفة فروع النشاط الاقتصادي قد زادت، خاصة في البناء والأشغال العمومية، حيث ارتفعت من 70.75% سنة 2003 إلى 80.94% سنة 2007، والنقل المواصلات من 74.1% سنة 2003 إلى 79.59% سنة 2007 والصناعة الغذائية ن 74.96% سنة 2003 إلى 84.12% سنة 2007.

لقد عزز القطاع الخاص مكانته في القطاعات والفروع التي كان يسيطر عليها تقليديا، الزراعة والصناعة الغذائية وصناع الجلود والتجارة والخدمات، إن الإحصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI سنة 2009 تشير إلى تحسين عدد المشاريع المصرح بها سواء بالنسبة للإنشاء أو التوسيع، كما تعطي الإحصائيات أهمية كبيرة التي أصبح يحتلها القطاع لخاص في مجال الاستثمار، حيث أن حوالي 99% من المشاريع التابعة للقطاع الخاص بتكلفة تقدر بـ 231280 مليون دينار جزائري مقابل 699 مليون دينار جزائري للقطاع العام.[1]

نجد أن هناك بوادر إيجابية للاستثمار الخاص سواء وطني أو أجنبي، في مجالات النشاط الاقتصادي وخاصة توجه الأكثر استثمار في القطاع الصناعي واقتحام فروع كانت محتكرة بنسب عالية من طرف القطاع العام كالفرع الكيميائي، البلاستيك والصناعات الميكانيكية والإلكترونية.

[1] - AGENCE NATIONAL DE DEVELLOPEMENT D'investissement. Bilan des déclaration d'investissement .1er trimestre 2009.

## خلاصة الفصل:

نستخلص مما سبق أن التحديات التي تواجه القطاع العام و الخاص هي تحديات كبيرة جدا، إذ يجب أن تتوفر الإرادة وتغيير العادات والتصرفات الاقتصادية لتحقيقها.

ولتحقيقها يجب القيام بثورة إنتاجية شاملة التي لن تحقق إلا عبر ترابط إجراءات المختلفة بين القطاع العام والقطاع لخاص بعضا ببعض وترابطهما بشكل خاص مع القطاع التربوي والهيئات المحلية في الجهد الجماعي المدروس لخلق عدد كاف من فرص العمل في جميع المستويات لاسيما في مجالات الأبحاث وتطوير كما في مجالات الوظائف الإدارية والتقنية في مجال الوظائف التي لا تتطلب مهارات معينة وهذا الجهد يجب أن يبذل ضمن إطار واضح المعالم، تسانده كل من أجهزة الدولة والهيئات المحلية والمؤسسات التربوية ومنظمات أرباب العمل ومنظمات مهنية من أجل خلق مناخ إنتاج وإبداع وتنافس يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لكل الموارد المحلية.

# الفصل الثالث

## مراحل التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر

## منذ 1990

**تمهيد**

التنمية الناجحة هي التي تبني برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للمكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب بالضرورة ذات أبعاد مختلفة منها:

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضاري وتكثيف وتوحيد الجهود.
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات داخل الإقليم الواحد.
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تسير كل جهة.
- إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدماتية.
- تنمية التهيئة الحضارية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي.
- وضع ساسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف الأنشطة القطاعية الاقتصادية والاجتماعية.
- إقحام مواطنين في تحديد احتياجاتهم وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- تحسين ظروف وإطار الحياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة الترقية النوعية والخدمات الجوارية وتحسين فعالية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزويد بالماء الشروب، الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات...إلخ).
- محاربة الفقر وإقصاء الفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة.
- القضاء على البناء الغير اللائق عبر توسيع البرامج السكن الاجتماعي الوجهة للفئات الهشة

**I- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** إن برنامج الأنعاش الاقتصادي يمتد على الفترة 2001-2004 ويتمحور حول الأنشطة الوجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية الأخرى، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت ولتحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية، وتنمية الموارد البشرية.

وتطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كامل الترابي الوطني وعلى وجه الخصوص في مناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب الشغل وتحسين القدرة الشرائية. فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى التقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهوي.[1]

**I-1 واقع الاقتصاد الجزائري في التسعينات:** ولقد لنعكس النمو الاقتصادي الجزائري في هذه الفترة من خلال:

- الزيادة المعتبرة في حجم القيمة المضافة التي حققها القطاع الفلاحي سنة 1994 والتي قدرها بحوالي 15% وقابل 4.4% بمحروقات ونسبة 2.7% في قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات، مع تراجع حاد للقطاع الصناعي (1.4-%).
- الانخفاض العجزي في ميزانية الدولة.
- تراجع معدل توسع الكتلة النقدية إلى 10.5% مقابل توقع قدره 14% سنة 1994.
- مواصلة تعديل الصرف سنة 1995 وفق آليات التثبيت المنتهجة من طرف البنك المركزي الجزائري.
- تحسين مستوى التنافس الخارجي للاقتصاد الوطني من خلال تحفيز الصادرات واستحداث آليات التأمين الملائمة لقروض التصدير.
- تحسين الحماية الاجتماعية وتنظيم السوق.
- تنمية محيط محفز للقطاع الخاص وهو ما نص عليه قانون الاستثمار لسنة 1993.
- تدعيم برنامج الخوصصة والتطهير المالي للمؤسسات العمومية.

[1] - service de chef du gouvernement. Le plans de la relance économique 2001-2004. Les composent du programme. P4

**I-2- مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**: من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجوعة من الأهداف وإن أمكن تلخيصها فيمايلي:

- اختتام العمليات التي في طور الإنجاز
- إعادة اعتبار وصيانة البنى التحتية.
- مستوى النضج المشاريعي.
- توفير وسائل وقدرات الإنجاز، ولاسيما منها الوطنية.
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والاستعداد في الانطلاق فيها مباشرة.

**I-2-1-التنمية المحلية والبشرية:**

* **التنمية المحلية:** إن البرنامج المعترف والمقدر بـ 113 مليار دينار جزائري، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

- إن البرنامج يتضمن إنجاز مخططات البلدية PCD الموجهة أغلبتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.

- إن المشاريع المرتبطة بالطرق الولائية والبلدية والماء (AEP تطهير) والمحيط وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على الاستقرار ورجوع السكان لاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.

- يستوجب هذا البرنامج للحاجات الملموسة، المعبر عنها بالمشاريع الرامية إلى التنمية المستدامة على صعيد المجموعة الإقليمية.[1]

[1] -le plans de la relance économique. Les composent du programme. OP-CIT. 06-07.

### I-2-2- التشغيل والحماية الاجتماعية:[1]

إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغال والحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي قدره 16 مليار دينار جزائري، فهو يخص برنامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العالمة (tup-humo) والمتعلق بالولايات المحرومة.

إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـ70.000 منصب شغل دائمين بالنسبة إلى تلك الفترة بتكلفة قدرها 7 مليار دينار جزائري، أم عن النشاط الاجتماعي فيتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا (3 مليار دينار جزائري)، إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة 3 مليار دينار جزائري، واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة، (0.7 مليار دينار جزائري) وأخيرا 3 مليار دينار جزائري ترمي إلى تأطير سوق العمل.[2]

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازه بأقل تكلفة والحصول على النتائج المرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسساتية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وهذا في الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

[1] - a. ben chenhou. L'experience algerienne de la planification et de developpement. 2eme edition. OPU. Alger. P154.

[2] - programme de soutian a la relance economique appui aux reformes op cit P 20.

الجدول رقم(10): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

**الوحدة – مليار–**

| القطاعات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| عصرنة إدارة الضرائب | 0.2 | 2.5 | 7.5 | 9.8 | 20 |
| صندوق المساهمة والشراكة | 505 | 7 | 5 | 5 | 27.5 |
| تهيئة المناطق الصناعية | 0.3 | 0.8 | 0.5 | 0.4 | 2 |
| صندوق ترقية المنافسة الصناعية | 0.3 | 1 | 0.7 | - | 2 |
| نموذج التنبؤ على مدى المتوسط والطويل | 0.03 | 0.05 | - | - | 0.08 |
| المجموع | 6.33 | 11.35 | 13.7 | 15.2 | 46.85 |

**المصدر:**

programme de soutian a la relance economique appui aux reformes op cit P 20

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي[1].

[1]- حبارك سمير، تطور المديونية الخارجية للدول النامية وتسييرها مع دراسة حالة الجزائر 1990-2000، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2001-2002، ص 238.

**II- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009.**:

تميزت السنوات 2001-2004 بالإنعاش المكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا، وتجسيد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة.

**II-1 نتائج مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**: نذكر منها على الخصوص مايلي:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار (3700 مليار دج) منها حوالي 30 مليار دولار أي (2350مليار دج) من الإنفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس (6.08%) في سنة 2003.
- تراجع في البطالة أكثر من 29% إلى 24%.
- إنجاز الآلاف منم المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم 700000 مسكن.

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية لـ 08 أفريل 2004 منطلقا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، زيادة على ذلك، فقد تم تأكيد هذا الالتزام بتعليمة رئاسية التي وجهها للحكومة لمواصلة جهود إنعاش النمو وتكييفه في جميع قطاعات النشاط ويستعمل كذلك على مرافقة آلات الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مساعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي.

وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري، تعتزم الحكومة تكييف مقاربتها قصد:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها تهتم بقانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل إعادة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة بعيدا عن كل سلوك برغماتي مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل والترقية التنافسية.

– تعزيز مهمة ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة الغير مشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة[1]

## II–2 توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009.

الجدول رقم (11): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009 حسب كل باب

| القطاعات | المبلغ بالملايير دج |
|---|---|
| برنامج تحسين ظروف معيشة السكان | 1908.5 |
| السكنات | 555 |
| الجامعة | 141 |
| التربية الوطنية | 200 |
| التكوين المهني | 58.5 |
| تزويد السكان بالماء | 127 |
| الشباب والرياضة | 60 |
| الثقافة | 16 |
| إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت | 65 |
| أعمال التضامن الوطني | 95 |
| تطوير الإذاعة والتلفزيون | 19.1 |
| إنجاز منشآت للعبادة | 10 |
| عملية تهيئة الإقليم | 26.4 |
| برامج البلدية للتنمية | 200 |
| تنمية مناطق الجنوب | 100 |
| تنمية مناطق الهضاب العليا | 150 |
| برنامج تطوير المنشآت الأساسية | 1703.1 |

[1] – مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر، 2003، ص 41–42.

| | |
|---|---|
| قطاع النقل | 700 |
| قطاع الأشغال العمومية | 600 |
| قطاع الماء (السدود والتحولات) | 393 |
| قطاع تهيئة الإقليم | 10.15 |
| برنامج دعم التنمية الاقتصادية | 337.2 |
| الفلاحة والتنمية الريفية | 300 |
| الصناعة | 13.5 |
| الصيد البحري | 12 |
| ترقية الاستثمار | 4.5 |
| السياحة | 3.2 |
| المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية | 4.0 |
| تطوير الخدمة العمومية وتهيئتها | 203.9 |
| العدالة | 34 |
| الداخلية | 64 |
| المالية | 65 |
| التجارة | 2 |
| البريد وتكنولوجيا الإتصال والإعلام | 16.3 |
| قطاعات الدولة الأخرى | 22.6 |
| برنامج التكنولوجيات الجديدة للإتصال | 50 |
| مجموع البرنامج الخماسي 2005-2009. | 2202.7 |

**المصدر**: البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009 أفريل 2005 مجلس الأمة ص 76.

يمكن الإشارة من خلال الجدول أعلاه، أن مشروع برنامج الحكومة المعروض يتجلى فيه كل طموحات الشعب الجزائري حيث يعتبر عن إرادة الحكومة في مواصلة الجهود التي بذلت خلال 2001-2004 وبذلك تركز الحكومة على تطبيق إستراتيجية إنعاش قادرة على مواصلة النمو وتحسين مستوى المعيشة للسكان حيث خصص لهذه الأخيرة نسبة 45.5%من مجموع الاستثمارات، وتم التركيز كذلك على توجيه نفقات الميزانية لاتجاه الاستثمار في المنشآت الأساسية سنبة 40.5% كذلك سيؤدي برنامج سيؤدي البرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال استثمار المشاريع الكبرى إلى إنشاء المزيد من مناصب الشغل التي ستقلص من معدل البطالة، على العموم يبقى الحكم على البرنامج خلال فترة تطبيقه

### II-3- البرنامج الخماسي 2010-2014:

بلغ حجمه الاستثماري بـ21.214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار حيث يعتبر هذا البرنماج أكبر مخطط عرفته الجزائري منذ الاستقلال هو برنامج للاستثمارات العمومية الخاصة بفترة 2010-2014 تمت دراسته والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء يندرج هذا البرنامج في قطاع المواصلات سلسلة المخططات الاستثمارات العمومية التي انطلقت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لفترة 2001-2004 ثم بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لفترة 2005-2009 ويهدف هذا البرنامج عموما إلى تحقيق هدفين رئيسيين

**الهدف الأول**: لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاعات السكة والطرق والمياه وقد خصص لذلك 9700مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار.

**الهدف الثاني**: إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 156 مليار دولار.

وخصص من المبلغ الإجمالي لقطاع التنمية المحلية مبلغ قدره 9903 مليار دينار جزائري أي ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج

قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري والتشغيل من مبلغ قدره 65.4 مليار دينار جزائري والمبلغ الباقي خصص لدعم للإصلاحات بحوالي 35مليار دينار جزائري.[1]

**III- الإصلاحات الاقتصادية وضرورة تكيف الجماعات المحلية:** قد أقدمت الجزائر مثل باقي دول العالم الثالث ودول الشرق على الإصلاحات الإقتصادية لغرض تنمية فعاليتها التسييرية، وضمان نمو كافي وتعتبر الانشغالات التالية مصدر هذه الإصلاحات وحورها والمتمثلة في:[2]

- الإرادة في استبدال الاقتصاد الجزائري المخطط اقتصاد السوق الذي يتحكم فيه بالدرجة الأولى قانون العرض والطلب.
- البحث عن استقلالية أكثر في تسيير المؤسسات العمومية.
- إرادة في الخوصصة بأقل التكاليف.
- البحث عن تحرير الأسعار، التجارة الخارجية والمبادلات بدون تكاليف اجتماعية حادة.

غير أن اشكالية المديونية الخارجية، لب الأزمة الاقتصادية في الجزائر جعلت من عملية الإصلاحات عملية معقدة والمطروحة أما احتمالين هما:[3]

أما الانتقال من النمط التسييري السابق إلى الإصلاحات دفعة واحدة بجذرية وشمولية وهذه الخطوة لا تخلو من الخطورة أما التحول إليها عن طريق التدرج ومن هنا نطرح أمامنا عملية ترتيب أولويات العمل والمراحل، وقد اختارت الجزائر خيار التدرج في تحقيق التحول الاقتصادي، من خلال جملة من الخطوات والمراحل المتسلسلة التي شرعت في تطبيقها من بداية الثمانينات والمتمثلة فيمايلي:

**III-1- إعادة الهيكلة:**

لقد اختارت الجزائر عشية الاستقلال الوطني، نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة للقضاء على التخلف وقد شرع في تشييد هذا النموذج عن طريق استثمارات ضخمة في ميدان لصناعات المصنعة المتمثلة في الحديد والصلب، صناعات طاقوية، المحروقات والبيتروكيمياء لما لها من تأثير

[1] - بشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] - programme des nation unies pour de developpment algerie 1990 etudes 6 eme programme de pays 1992-1996.

[3] - le meme récure page 10.

في باقي الصناعات الأخرى. وقد أثمرت هذه السياسة المؤسسات العمومية العملاقة، كلفت إمكانيات مالية ضخمة تجاوزت 120مليار دولار.[1] إلا أنه تم التراجع عن هذه السياسة الاقتصادية في بداية الثمانينات، لصالح الاستثمارات في قطاع الخدمات كالمستشفيات، الطرق، وبرامج السكن...إلخ الاستيراد المكثف للسلع والاستهلاك النهائي في إطار مكافحة الندرة وكانت دوافع هذا التحول جملة من الظروف المتمثلة في تلبية الطلب المتزايد على السكن، الخدمات والاستهلاك بسبب النمو الديمغرافي السريع، ومن جهة أخرى فإن فشل المؤسسات الاقتصادية الضخمة، في لعب الدور المتوقع لها كالمحرك للاقتصاد الوطني، حال دون استمرار الاستثمار الصناعي، إنم هذا التحول أدى ربط نسيج الصناعي الوطني بالخارج، في كل ما تحتاجه المؤسسات الصناعية من معدات، قطع غيار، سلع، تجهيز....إلخ.

وقد كان لانخفاض أسعار البترول في الثمانينات التركيز في عدم إنعاش المؤسسات الاقتصادية العمومية، خاصة إذا علمنا أن عائدات النفط تشكل 95% من الإيرادات المتحصلة من الصادرات الإجمالية للجزائر.[2]

فإن هدف برنامج إعادة الهيكلة هو التحكم في التسيير الاقتصادي والوصول بالمؤسسة إلى توازن مالي مستقل ومستقر، غير أن هذه الإصلاحات لم تحقق الأهداف المرجوة والمسطرة. بل زادت من فوضى التسيير، الشيء الذي شجع على التفكير في الإصلاح الاقتصادي يمس هذه المرة الجانب التسييري للمؤسسة العمومية، بغية الانتقال من اقتصاد مسير بشكل إداري ومركزي إلى اقتصاد آليات قوانين العرض والطلب والمنافسة، وقد جاء التشريع 01-88 المتضمن استقلالية المؤسسات هذه الرغبة.[3]

[1] – مركز الدراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات خوصصة البلدان العربية، 1994، ص 356.

[2] – عبد اللطيف بن شنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، 1962-1980، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، 1982، ص 203.

[3] – عمار عماري، الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب والاستشراق المسقبلي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ع 14، ديسمبر 2002، ص 195.

### III-2 استقلالية المؤسسات:

إن استقلالية المؤسسات تعني إعطاء حرية المبادرة لمسيري المؤسسات العمومية في اتخاذ القرارات الاقتصادية أي استقلالية المؤسسات في التسيير.[1] ويقم الإصلاح الاقتصادي الجديد من خلال استقلالية المؤسسات على جملة من الأركان والمبادئ تطبع المؤسسة العمومية الاقتصادية بعدة خصائص تميزها عن الأساليب وأنماط التنظيم السابقة. ومن حيث علاقتها بمحيطها وبالذات جهة الوصاية تغطي على المؤسسة الطبع الاستقلالي وبالنسبة لنشاطها فإن طابع المتاجرة هو السائد بخصوص مختلف الأعمال وتصرفات المؤسسة وذلك بموجب الخضوع للقانون التجاري أساسا.

فمن جانب الأساس القانوني لقد اتعرف المشرع الجزائري منذ بداية الشخصية المعنوية وقد جاء في القانون 88-01 معترفا بها في المادة 03 فقرة 03 ويترتب عن الشخصية المعنوية مايلي:

- وجود ذمة مالية مستقلة.
- التمتع بالأهلية القانونية الكاملة

ومن أهم نتائج الذمة المالية المستقلة، ضرورة التمويل الذاتي، وذلك بالاعتماد على الموارد الخاصة للمؤسسة وفائض أرباح دون تدخل الدولة، كما أن تتمتع المؤسسة بالأهلية القانونية يسمح لها أن تشترط وتلتزم وتتعاقد بكيفية مستقلة بواسطة أجهزتها المؤهلة لهذا الغرض، غير أن الأهلية القانونية للمؤسسة العمومية الاقتصادية مقيدة فقط بحدود عقد إنشائها، أو الذي يقررها القانون.[2]

أما من جنب الأساس الإداري، فقط أوكلت هذه المهمة إلى الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، ونقض المشرع كل التدخلات في الإدارة وتسيير المؤسسة والذي يهدف من رواءه إلى تحديد الصلاحيات والاختصاصات بمختلف الهيئات والأجهزة المركزية، ضمن علاقة المؤسسة بالأجهزة الأخرى. كما استبعد إصلاح جديد لكل نظام رقابي، الذي كان مبسوطا على المؤسسة الاشتراكية من الرقابة الإدارية المركزية أو الرقابة الشعبية، وهذا يهدف لتحقيق الاستقلالية والتأقلم مع الحركية والتقلبات في الوسط التجاري.

---

[1] - عمار عماري، نفس المقال السابق ذكره، ص 195.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، تشريع الإصلاحات الاقتصادية، أفريل 1990، ص 11.

أما فيما يخص الأساس الاقتصادي فالهدف منه هو تحقيق الفعالية الاقتصادية عن طريق احترام معايير الإنتاج والتحكم في قواعد التسيير، ويتطلب هذا الهدف تنظيم الاقتصاد الوطني على قواعد تستند إلى اعتبارات اقتصادية بدلا من التسيير الإداري الاقتصادي.

غير أن الخضوع الفعالية الاقتصادية للمؤسسة العمومية إلى أهداف المنظومة الوطنية باعتبارها مرجعا إلزاميا ذات طابع شمولي وإلزامي، وخضوعها إلى المركزية الديمقراطية ينقص من استقلاليتها وحريتها.

ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من المشروع الإصلاحي "استقلالية المؤسسات" لجأت الدولة إلى إنشاء أجهزة تتكفل بتجسيد الاستقلالية من خلال صناديق المساهمة.

### III-3- صناديق المساهمة:

تنص المادة الأولى من قانون رقم 88-03 على أنه في إطار عملية التنمية الاقتصادية يمكن أن تحدث في شكل شركات للتسيير القيم المنقولة، والمؤسسات العمومية الاقتصادية تسمى المساهمة وتخضع للقانون التجاري.[1] وهي عبارة عن مؤسسات عمومية اقتصادية وحسب المادة 02 من القانون 88-01 تكتسب المؤسسات العمومية الاقتصادية أشكال قانونية التي ينص عليها القانون وتنص المادة 05 من القانون 88-01 على نوعين من الأشكال القانونية التي يمكن للمؤسسة أن تكتسبها وهي:

- شركة المساهمة – وشركة ذات المسؤولية المحدودة.

وصناديق المساهمة هي على النوع الأول، وتختلف عن المؤسسات العمومية الأخرى في كونها تختص في ميدان واحد ألا وهو تسيير القيم المنقولة فهي عون انتمائي للدولة تستند إليها رؤوس الأموال العامة تتولى تسييرها، وتشتغل كل المعلومات التقنية والاقتصادية لتوجيه الاستثمارات لحساب الدولة، وننفذ كل تدابير ضرورية والملائمة التي من شأنها تشجيع التوسع الاقتصادي والمالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، والتي يملك أسهما أو حصصا في رأس مالها، كما أنه مجبر على تحقيق أرباح مالية.[2]

وقد جاءت هذه الصناديق بفكرة جوهرية وهي التفريق بين الدولة كقوة عمومية والدولة كمالكة لرأس المال التجاري، وبالتالي انقطعت تلك الرابطة المباشرة بين الدولة والمؤسسة، وتقوم العلاقة من نوع جديد

[1] – أنظر التشريع الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] – المادة 02 من القانون 88-03 الواردة في التشريع الإصلاحات الاقتصادية، ص 46.

تربط الدولة بالمؤسسات بواسطة مؤسسات مالية، تتكفل بمهمة تمويل العملية لإنتاجية برؤوس أموال لازمة، وكان الغرض من إنشائها هو تحقيق الاستقلالية والقضاء على قيود الوصاية والتي حولت المؤسسة الاقتصادية إلى مصلحة إدارية، تقوم بتنفيذ أوامر الهيئة الوصية ولو على حساب مركزها المالي والاقتصادي، غير أن الإصلاحات الاقتصادية السابقة، إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات اتصفت بعدم الثبات والغموض، ولم تحقق نتائج متوقع منها مما أدى بالمسؤولين إلى التطرق لعملية الخوصصة كحلقة من سلسلة إصلاحات اقتصادية طويلة تهدف إلى إبعاد الدولة عن التدخل الاقتصادي وفتح المجال اقتصاد السوق.[1]

### III-4 -عملية الخوصصة:

تعتبر الخوصصة في الجزائر على مسألة تحويل الأصول والممتلكات ذات الطبيعة العمومية، سواء كانت أصولا أو ممتلكات إنتاجية، مالية، تجارية، خدماتية...إلخ إلى أصول وممتلكات ذات طبيعة خاصة، كما يقصد بها أيضا سياسة نقل ملكية المؤسسات العمومية أو إطاراتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص، إن هذه النظرة تعيد النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي الذي كان في السابق يتسم بنقص الفعالية، مما نتج عنها اختلالات اقتصادية وتشوهات هيكلية وتفسح المجال للسياسة الاقتصادية تعتمد في أساسها النظري على مقولة السوق وقوانينه.

وتأسس دور جديد للدولة، ويظهر حاليا في الجانب الاجتماعي أكثر من الجانب الاقتصادي ويمكن أن تنفذ الخوصصة بإحدى الطرق التالية:[2]

- أما إن تشمل طرق ووسائل الإدارة دون المساس بطابع الملكية أي عقود الإدارة المساهمة أو المساعدة على الإدارة أو الكراء.

- أو تشمل كيفية نقل الملكية كليا أو جزئيا من القطاع العام إلى القطاع الخاص وبالتالي زيادة نصيب القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وقد تتم هذه المؤسسة وقد تتم هذه الزيادة بالطرق الثلاث لتالية:

---

[1] - بوعشة مبارك، الخوصصة باعتبارها إحدى أدوات الأساسية للإصلاح الاقتصدي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ع08، 1997، ص 146.

[2] - عبد الوهاب شمام، دراسة حول الخوصصة والتحولات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، نفس المرجع السابق، ص 190.

1- التنازل أو بيع أسهم المؤسسات العمومية إلى مسيريها، وهي الفكرة التي تستند إلى التجار، إن القطاع الخاص الوطني في حالته الراهنة يفتقر إلى مؤهلات والخبرات الإدارية الكافية لضمان الانتقال من خلال الخوصصة إلى اقتصاد السوق.

2- الخوصصة بدء من الأسفل أي العمل على إنشاء وتطوير الشبكة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر حلقة مفقودة في النسيج الصناعي الجزائري.

3- الخوصصة بدءا من الأعلى وهي التنازل كلية أو بصفة جزئية عن أسهم الشركات والمؤسسات الوطنية الكبيرة لصالح الاقتصاد العام.

وقد كان الهدف المرجو من عملية الخوصصة، هو التأثير على العرض الكلي بدلا من التأثير على الطلب الكلي، ذلك أن العرض يعني زيادة معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل، التي تصحب زيادة في الدخل التي تتحول بدورها إلى الزيادة في الطلب، فينشط الاقتصاد كله ويتم ذلك عن طريق جملة من السياسات المتمثلة في:[1]

- القضاء على التضخم من خلال إتباع سياسة نقدية صارمة يتم بواسطتها ربط معدلات نمو النقود بمعدل نمو الناتج القومي الحقيقي.

- القضاء على عجز الميزانية، الذي يعتبر من أهم المصادر النمو عرض النقود وذلك بإبعاد تدخل الدولة الذي من شأنه زيادة الإنفاق العام.

- حصر دور الدولة وترط القوانين الاقتصادية واليد الخفية لتعمل في تصحيح الأخطاء بطريقة آلية.

وقد تولي متابعة هذه السياسة إلى اليوم جهاز يدعى "الهولدينغ" تحت وصاية وزير إعادة الهيكلة وتنشأ الهولدينغ أو الشركات القابضة أو المجمعات على شكل رؤوس أموال، تتكون أصولها من رأس مال الشركات الفرعية التي تتلخص مهامها في إعداد إستراتيجيات الشركات الفرعية من حيث الاستثمار والموارد البشرية.

[1] - ضناء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاه، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1995، ص 47-50.

وكذلك تنفيذ السياسات الدولة في مجال تنظيم والتوجيه وإعادة الهيكلة في القطاعات الصناعية والتجارية، ضمن إطار الاتفاقيات التي تبرم مع المجلس الوطني لمساهمات الدولة الذي يتولى توجيه الشركات المجمعة (الهولدينغ) والتي تتولى تسيير مساهمات الدولة وتوجيه النشاط الاقتصادي.

ويمكن القول أن هذه المجمعات تغير لاسم الصناديق التي أنشأت في السابق، كما أم تدخل الدولة في المهام المحددة لمختلف الأجهزة وعدم التعريف وتحديد المسؤوليات المنوطة لكل جهاز –المجلس الوطني، المجمعات، الفروع– وعدم التفرقة بين الشركات الأم والشركات الفرعية المكونة للهولدينغ، كل ذلك يؤدي إلى عرقلة التسيير الحسني لهذه المجمعات، ونجاعتها تتوقف على مدى تطبيق الجيد للتسيير الحديث ومدى مرونة إدارتها مع بقية المؤسسات ومحيطها، كما نسجل تقييمها بالمقررات المركزية، من خلال المسؤول الأول المتمثل في وزير إعادة الهيكلة من جهة، ومن جهة أخرى بالمعدات المركزية المتكونة من الفروع ذات المطلقة للأسهم.

أمام هذه الزمرة من هذه الإصلاحات الاقتصادية في البلاد، كانت ضرورة تكيف الجماعات المحلية مع هذه الأوضاع الجديدة، ضرورة ملحة من أجل إحداث تنمية محلية، ولأن القانون الإداري هو الوسيلة الفعالة في يد الدولة للتدخل في تنظيم وتسير الجماعات المحلية، باعتبار أن هذا القانون يرتبط بعلاقة عضوية مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فإن أي تحول وتغير في هذه الأوضاع يقتضي بالضرورة إجراء تعديلات فيه –القانون الإداري– حيث تبقى الجماعات المحلية وسائر الهيئات العامة الأخرى التي يحكمها، مسايرة لحركة المجتمع العامة.

ولهذا يمتاز القانون التجاري عن سائل القوانين لأخرى، بالسرعة في التطور والتحول ، إذ يقول أحمد محيو في هذا المجال "أن القانون العمومي الجزائري يتطور بسرعة إذ لم تنته بعد من دراسة مؤسسة أو نظام قانوني، حتى نصبح مجبورين على إعادة النظر في هذه الدراسة، حتى نأخذ بعين الاعتبار التغيرات والتعديلات الجديدة"، كما يذهب الأستاذ عمار عوابدي للقول "يمتاز القانون الإداري بأنه قانون مرن يتكيف مع الاعتبارات والمقتضيات العملية، وقابل للتطور سرعة في نطاقه وفي مضمونه بتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".

## خلاصة الفصل:

مرت الجزائر بثلاث مراحل سياسية منذ الاستقلال وهذه المراحل شهدت نموذجين مختلفين للتنمية، النموذج الأول كان يعتمد على المخططات المتتالية، أعطى هذا النموذج دورا أساسيا للدولة في تحقيق عملية التنمية، واعتبرت الصناعة الوسيلة الوحيدة لبناء اقتصاد مستقل ومتكامل شهد قطاع المحروقات نموا كبيرا في استثماراته، أدت هذه السياسة إلى إنشاء العديدة من المركبات الصناعية الضخمة التي اتصفت بالضعف الكبير في استعمال الطاقات الإنتاجية، شهد هذا القطاع مشاكل عديد ومتنوعة. وتميزت هذه الفترة بالاعتماد الكبير والكلي على المحروقات في جميع الميادين سواء كان ذلك في تغطية نفقات الميزانية العامة أو في تغطية الواردات في الميزان التجاري، إلى جانب العجز المالي المتنامي لقطاع الصناعة وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أما المرحلة الثنية التي بدأت من الثمانينات قد تميزت بإجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية منها عملية الهيكلة للمؤسسات واستقلالية المؤسسات والهدف الأساسي منها لهذه الإصلاحات رفع الإنتاج والاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية، لكن رغم هذه الإجراءات فإن المؤسسات العمومية الاقتصادية قد واجهتها صعوبات واستمر الاقتصاد الجزائري في الاعتماد على النفط حيث شهدت ميزانية الدولة عجزا مستمرا، لازم العجز المالي للمؤسسات العمومية.

وبصفة عامة تميز الاقتصاد الجزائري بالندرة في الموارد المالية، مثل البترول وهذا الاعتماد ساهم بشكل كبير في تعميق الأزمة التي كن يعاني منها نتيجة انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 ونتيجة لتفاقم وحدة الأزمة لجأت السلطات الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي وبدأت الدولة بالانسحاب من الحياة الاقتصادية وفسح المجال للقطاع الخاص في زيادة دوره في مختلف المجالات، وذلك تمهيدا للانتقال من اقتصاد اشتراكي مخطط ومركزي إلى اقتصاد السوق أي اقتصاد حر.

# خاتمة عامة

**خاتمة عامة:**

من خلال دراستنا لموضوع التنمية الاقتصادية المحلية تمكننا من استخلاص عدم وجود إطار مرجعي متفق عليه لمفهوم التنمية المحلية، فهي مفهوم حديث أسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي، ويخص مناطق محددة، وتقوم على أسس وقواعد مستمدة من المناهج الاقتصادية الاجتماعية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير، العمل، والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية بشرط أن يكون ذلك الوعي قائم على اساس المشاركة في التفكير، الإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء المجتمع المحلي وكل المستويات الإدارية والعلمية، ذلك أن التنمية المحلية تشمل كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية.

علميا فإن تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية لا يمكن ان يتجسد إلا بتوفير عنصر التمويل، لذلك تطرقنا لهذا العنصر باعتباره: كل الموارد المالية المتاحة التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية وبالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتزيد من الاستقلالية للجماعات المحلية عن الحكومة المركزية.

من خلال هذا المفهوم يتضح لنا مدى حاجة التنمية الاقتصادية المحلية إلى التمويل المحلي، لكي تتحقق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة وفي أفضل صورة، فإنها بحاجة للموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد ولابد من البحث عن أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد للوصول إلى هيكل محلي أمثل، والذي يحقق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية بفعالية وكفاءة.

وكذلك تدخل القطاع الخاص مع العام، لكن القطاع الأول يواجه تحديات كبيرة جدا لذا وجب ان تتوفر إرادة قوية وترابط القطاعين العام والخاص لخلق عدد كافي من فرص العمل في جميع المستويات، أي في مجالات البحث والتطوير ومجالات الوظائف الإدارية والتقنية والوظائف الأخرى التي لا تتطلب مهارات معينة.

منذ 1990 اتخذت الجزائر إجراءات وبرامج ومخططات في مجال دعم التنمية الاقتصادية المحلية والرقي بها، فهذه المرحلة مهدت إلى الاقتصاد الحر وتبعتها إصلاحات تتكيف مع الجماعات المحلية غير أنها مازالت لم تصل إلى الهدف المرجو.

**اختبار صحة الفرضيات:**

-التركيز على خلق التنمية الاقتصادية المحلية خاصة في ظل تراجع أسعار البترول.

- الجماعات المحلية لها دور كبير فعال وإيجابي في التنمية الاقتصادية المحلية.

- للقطاع الخاص دور كبير في مساعدة القطاع العام في استكمال عملية التنمية الاقتصادية.

- إصلاحات الدولة كانت مهمة لكن ليس بالقدر الكافي في إحداث التنمية الاقتصادية المحلية في ظل المركزية في اتخاذ القرارات.

**الاستنتاجات:**

من خلال دراستنا للموضوع خرجنا بمجموعة من الاستنتاجات تكمن فيما يلي:

-للتنمية الاقتصادية المحلية أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي للوطن وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- التنمية الاقتصادية المحلية تتطلب مبالغ وموارد مالية هامة جدا لتحقيق أهدافها إلى جانب ذلك تتطلب إدارة كفأة وفعالة.

- ضعف أداء التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر يعود إلى ضعف الاستثمار في أغلب القطاعات.

**التوصيات:**

انطلاقا من النتائج السابقة يمكن إدراج بعض الاقتراحات والتوصيات أهمها:

-الاهتمام بالتنمية الاقتصادية المحلية ودعمها لأنها تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد.

- تسهيل الإجراءات وتخفيض الشروط والتقليل من التعجيزات على المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

- العمل على الاهتمام بنقاط الضعف في القطاع العام والخاص بشكل مباشر وسريع.

- إعطاء الفرصة للكفاءات الشابة والإطارات المؤهلة لتحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي.

- العمل على إزالة كل العقبات التي تعرقل التنمية الاقتصادية المحلية.

- إدراج قوانين وإعطاء حوافز للجماعات المحلية لإنعاش التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي.

# قائمة
# المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع


**أولا: المصادر باللغة العربية.**

- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.
- محدة التنمية الاقتصادية للبنك الدولي.
- المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية 2005.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2009.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار العام.

**ثانيا: المراجع باللغة العربية.**

- اوكاوي نسيمة، الإذاعة ودورها في التنمية المحلية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم السياسة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012-2013.
- بريكسي رقيق رشيد، أشكالية العقار الاقتصادية وأثرها المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006.
- البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية، واشنطن، اكتوبر 2001.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، تشريع الإصلاحات الاقتصادية، أفريل 1990.
- جوين سوبنترن وآخرون، التنمية الاقتصادية دليل وضع الإستراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية وخطط العمل بها، البنك الدولي، 2004.
- حبارك سمير، تطور المديونية الخارجية للدول النامية وتسييرها مع دراسة حالة الجزائر 1990-2000، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2001-2002.
- زرين عكاشة، محاولة استخدام الأسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية، التطبيق على المؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية لولاية سعيدة.

- سعد طه علام، التخطيط مع السوق دار الفرقد للطابعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 2005.

- ضناء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاه، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1995.

- عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية –دراسة مقارنة- دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، الأردن، د.ت.

- عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة رقلة، الجزائر، 2011.

- عبد اللطيف بن شنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، 1962-1980، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، 1982.

- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

- علي الكريم العمار، مقدمة في التنمية الاقتصادية المحلية، المعهد العالي للتخطيط الحضاري والإقليمي، جامعة بغداد، العراق،

- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

- محمد حامد عبد الله، اقتصاديات المواد والبيئة، ط2، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2000.

- محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

- محمد صفوت، نظرية وسياسات التنمية الاقتصادية، دار النشر، القاهرة، مصر، 2008.

- مركز الدراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات خوصصة البلدان العربية، 1994.

- مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكر لنيل شهاد الماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2008-2011.
- مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر، 2003.
- موسى خميس، مدخل إلى التخطيط، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
- نادية قويقح: إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002.
- نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- وحدة التنمية الاقتصادية لبنك الدولة، الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية.

**ثالثا: المراسيم والقوانين.**

- القانون رقم 90-09 المؤرخ في 07-04-1990 والمتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 11-04-1990.
- المادة 89 القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07-04-1990 والمتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة في 11-04-1990
- المادة 86 لقانون رقم 90-08 المؤرخ في 07-04-1990 المتعلق بالولاية
- المادة 04 من المرسوم الرئاسي 09-184 المؤرخ في 02 ماي 2009، المتعلق بنفقات الدولة ولتجهيز، الجريدة الرسمية رقم 26 الصادرة في 03 ماي 2009.
- المادة 60، من قانون 09-90 المؤرخ في 07-04-1990 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، رقم 15.
- المادة 88، لقانون 90-08 المؤرخ في 07-04-1990 المتعلق بالولاية.
- المادة 02 من القانون 88-03 الواردة في التشريع الإصلاحات الاقتصادية.

**رابعا: المواقع الإلكترونية:**

- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، أطلع عليه يوم 20-03-2015 من خلال الموقع: www.intérieur.gov.dz

**خامسا: المجلات والدوريات.**

- أحمد شريفي: تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، ع 40، 2009.

- أمحند طريف، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفر مليون منصب شغل"، أخبار اليوم الجزائرية 2008-08-04.

- بسمة العولمي: تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع04، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جوان 2006.

- بوعشة مبارك، الخوصصة باعتبارها إحدى أدوات الأساسية للإصلاح الاقتصدي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ع08، 1997.

- عبد الوهاب شمام، دراسة حول الخوصصة والتحولات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية.

- عمار عماري، الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب والاستشراق المسقبلي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ع 14، ديسمبر 2002.

**سادسا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية.**

- PCD : plans communaux de développement.

- mourad larbidi manuel de copmtabilité national et analyse des contre economique l'lgerie 2eme edition OPUENAP. Alger. 1988.

- AGENCE NATIONAL DE DEVELLOPEMENT D'investissement. Bilan des déclaration d'investissement .1er trimestre 2009.

- service de chef du gouvernement. Le plans de la relance économique 2001-2004. Les composent du programme.

- le plans de la relance économique. Les composent du programme.

. ben chenhou. L'experience algerienne de la planification et de developpement. 2eme edition. OPU. Alger. .

- programme de soutian a la relance economique appui aux reformes .

- programme des nation unies pour de developpment algerie 1990 etudes 6 eme programme de pays 1992-1996.
- abdelmadgid bouzidi «l'industie publique en algerie quelque observations sur lemplois et productivité revus de C.E.N.E.A.P n° 07 alger. Juin 1986.